كلية الحقوق

الدراسات العليا

قســـم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصاديّة

دور موازنة البرامج والأداء في تحقيق التنمية المستدامة

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم عبد الله عبد الرءوف

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصاديّة والماليّة

ووكيل كلية الحقوق للدرسات العليا والبحوث – جامعة المنصورة

إعداد الباحث

عدنان إبراهيم شهاب

٢٠٢٤/١٤٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

أولًا – أهمية البحث:

إن التنمية على نحو عام، هي عملية تلجأ إليها الدول ولا سيما الدول النامية بغية استغلال مواردها الاقتصادية سواء الكامنة أو المتاحة بأفضل الوسائل الممكنة، للوصول إلى زيادة الدخل القومي، لا تمثل التنمية المستدامة ظاهرة جديدة، فالاهتمام بالبيئة والمحافظة على مواردها وتنميتها أمر يروم بنو البشر من أجله منذ القدم، وخير مثال على ذلك هو العلامات الموجودة في الكتب السماوية.

ولقد شهد العراق عددًا من الخطط التنموية التي تستهدف أحداث تغييرات في مؤشرات اقتصادية واجتماعية ضمن مؤشرات التنمية المستدامة؛ حيث رسمت هذه الخطط الطريق لتحقيق هذا الهدف مبنية على أسس ومعايير اقتصادية قوية.

وقد دخلت أجندة التنمية المستدامة إلى العراق والبلدان العربية ساعية إلي إحداث تغييرات جذرية في العديد من المجالات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والتقنية والبيئية، استجابة لاحتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الأجيال القادمة للحصول علي احتياجاتها، وبات وضع استراتيجيات ورؤي مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية في صنع القرارات الاقتصادية الشاملة والفاعلة في إدارة الاقتصاد الوطني وتنظيمه وتخليصه من السمة الريعية، وتفصيل دور الشراكة معه، ووضع موازنة البرامج والأداء التي من شأنها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من أجل تنويع مصادر الدخل والثروة في ظل توافر الإدارة السياسية، والمصداقية، والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي، إذ إن أي إصلاح اقتصادي يجب أن يسبقه إصلاح سياسي، وحرب حقيقية علي الفساد الإداري والمالي، لأنه بوجودها لن تتمكن من تمرير أي سياسة تنموية مستدامة. إذ كلما توافرت الجهود العلمية العراقية المستندة على الحرص نحو إجراء تغييرات حقيقية وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية، كلما استطعنا االلتحاق بسباق التنمية المستدامة وإنجاز تنمية مستدامة ناجحة والعكس صحيح.

ويفيد تقرير منظمة الشفافية العالمية الذي صدر مؤخراً، بأن الفساد الإداري والمالي أصبح مشكلة دولية تضرب أغلب دول العالم، غير أنه يتباين من دولة لأخرى حسب قوانين وثقافات تلك الدول، والطبيعة السياسية للحكم فيها، وكما هو معتاد تتصدر دول العالم الثالث باقي دول العالم بتلك الظاهرة لعدة أسباب، أهمها طبيعة الأنظمة الشمولية التي تسيطر على

مقاليد السلطة، وغياب استقلالية القضاء والرقابة، ومبدأ الفصل بين السلطات، وتكميم دور السلطة الرابعة، ومن المعلوم لدى الكافة، أن الفساد مفهوم مركب له أبعاده المتعددة، وتعريفانه باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه، فيعد فساداً كل سلوك من شأنه أن ينتهك أياً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام، كما يعد فساداً كل سلوك يهدد المصلحة العامة، وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، وكل ما هو ضد الصلاح، وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام لتحقيق مكاسب شخصية، ولا تميز المنظمة بين الفساد الإداري والفساد السياسي، أو بين الفساد الصغير والفساد الكبير، وترى أن عمليات الفساد تسلب من البلدان طاقاتها، وتمثل عقبة كؤود في طريق التنمية المستدامة.

ثانياً – إشكالية البحث:

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً يعتمد أساسا على ايرادات النفط في تمويل الموازنة العامة بوجه عام، وموازنة البرامج والأداء على وجه الخصوص، وما يترتب عليه من إنجاز أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يجعله عرضة لأزمات وصدمات خارجية دورية، وهو ما يشكل أعباءً مالية على موازنة البرامج والأداء، لما لها من أثر في تصاعد منحنى الإنفاق العام، في الوقت الذي اتسمت فيه الإيرادات بالتذبذب والانخفاض، الأمر الذي يسوقنا لضرورة البحث في أهم الآليات المعتمدة في سد وعلاج عجز موازنة البرامج والأداء للوفاء بالنفقات العامة، ومن ثم فإنه لابد من أن يكون هناك مجموعة من السياسات والإجراءات التي تعالج العجز، وذلك من خلال اتباع الأسلوب الأمثل أو الأكثر مثالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الوقت ذاته تضمن الاستمرار في طريق التنمية المستدامة؛ حيث من المفترض ألا تتعارض إجراءات وسياسات علاج عجز موازنة البرامج والأداء مع اعتبارات الدفع المستمر للتنمية المستدامة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة العمل على إنجاز أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق أقصى منفعة كلية ممكنة من تلك الأهداف، وفي ضوء ذلك، فإن الإشكالية الذي يعمل هذا البحث على معالجتها تكون من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: كيف يساهم الأسلوب المتبع في العراق في إنجاز أهداف التنمية المستدامة؟ وما هو الأسلوب الأمثل لتحقيق تلك الأهداف في ظل الأزمات الاقتصادية في العراق؟ وتندرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة

فرعية من أهمها: ما هو مفهوم التنمية المستدامة؟ وما هي أبعاد هذه التنمية؟ وما هي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة؟

ثالثًا – فرضية البحث:

تبدو فرضيّة هذا البحث في مدى مساهمة الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثّل في حسن إدارة الموارد وتقديم الخِدْمات اللائقة لأفراد المجتمع.

رابعًا – أهداف البحث:

جاء البحث لتحقيق العديد من الأهداف، لعلّ من أهمها:

(١) الوقوف على ما يعوق أهداف التنمية المستدامة من قصورٍ ومعالجة أوجه هذا القصور لدى كافّة الوحدات الإداريّة والخِدْميّة في الدولة.

(٢) الإشارة إلى بعض تجارب الدول العربيّة والأجنبيّة التي نجحت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

خامسًا – منهجيّة البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا، على المنهج التحليليِّ بصفة أساسيّة، وذلك اعتماداً على المصادر العلميّة الموجودة في المكتبات، وكذلك المواقع الإلكترونيّة الموثّقة، وما تتضمنه من بيانات وإحصاءات تتعلق بموضوع البحث.

سادسًا – خطة البحث:

في ضوء ما تقدم، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مراحل إعداد موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق التنمية في المستدامة في العراق.

المطلب الثاني: علاقة موانة البرامج والأداء بالتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدور موازنة البرامج والأداء في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

المطلب الأول

مراحل موازنة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

يوجد عدّةُ مراحل لا بُدّ أن تمرّ بها الموازنةُ العامّة في الدولة، وتتمثّلُ القيمة الحقيقيّةُ للموازنة في قدرة الأجهزة التنفيذيّة والرقابيّة في الدولة على أن تحقّق الأهداف التي وُضعت الموازنةُ لتحقيقها، سواء ما كان منها يتعلق بالتخطيط أو الرقابة، علاوةً على ضرورة تقييم أداء هذه الأجهزة، أمّا فيما يتعلق بنظام البنود، فيتمُّ التركيز على اعتمادات الإنفاق، دون النظر إلى أهميّة الأهداف، وما تحقّقه من عوائد اقتصاديّة واجتماعيّة لهذا الإنفاق، كما أنّ أعمال الرقابة في أساليبها التقليديّة تكون في الغالب محدّدةً باعتماداتها وعدم تجاوزها دون أدنى اهتمامٍ بما يترتّب عليها من نتائج وآثارٍ سلبيّةٍ ناشئة عن القصور الحاصل في اعتمادات الإنفاق، فإن هذه الأساليب التقليديّة لا تهتمُّ كثيراً بالبرمجة الزمنيّة المتعلقة بالأهداف والأنشطة؛ بناءً على ظهور كثيرٍ من العيوب في الموازنات التقليديّة، فكان من الضروريِّ البحثُ عن حلولٍ وأساليب بديلةٍ للأخذ بها في إعداد الموازنات العامّة، ومن ثَمّ ضرورة الاهتمام بأساليب موازنة البرامج والأداء، والتي تعمل في الأصل على تحقيق الأهداف وتحليلها[١] ، وبالتالي العمل على تحديد معدّلات الأداء، وفيما يلي نعرض لنشأة موازنة البرامج والأداء ومفهومها والتمييز بين موازنة البرامج وموازنة الأداء، وأهدافها وخصائصها، وذلك في عدّة مطالب على النحو الآتي:

أولًا – مفهوم موازنة البرامج والأداء:

على الرّغم من تعدُّد مفاهيم موازنة البرامج والأداء وكثرتها، غير أنّ عاملًا مشتركًا بينها جميعًا، يتمثل في إيجاد الأسلوب الذي يركّز على الأنشطة والأعمال التي تتّبعها الجهاتُ

---

(١)

Folscher, Alta, "Country experience with Programme and Performance Budget Reforms 6 mini case studies "2013. P.104.

التنفيذيّة في الدولة، ولا يعتمد على الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق كافّة الأعمال والأنشطة، كما هو الحال في الموازنات التقليديّة[٢]، ووفقًا لهذا النوع من الموازنات التي يتمّ من خلالها إعداد الموازنة بتحليل برامج كافّة الوحدات الإداريّة، بالإضافة إلى الفعاليّة وما يترتّب عليها من آثار اجتماعيّة وسياسيّة على المجتمع، ومن ثَمّ فإن موازنة البرامج والأداء تعمل على التأكّد من الكفاءة والفعاليّة في عمليّة إنجاز البرامج والأنشطة الحكوميّة[٣].

ويمكن تعريف موازنة البرامج والأداء بأنها: تلك الموازنةُ التي من خلالها يمكن إبراز الأسباب والأهداف التي تطلّب من خلالها الاعتمادات وتكاليف البرامج التي يمكن اقتراحها بقصد تحقيق هذه الأهداف باستخدام البيانات اللازمة لقياس مدى تقدُّم العمل لكلِّ برنامج[٤] ، كما عُرِّفت هذه الموازنة بأنها: ذلك التبويبُ الذي يعمل على تركيز الأعمال التي تقوم بها الجهات التنفيذيّة، لا على الأشياء التي تشتريها، وبمعنًى أدق: هي تلك الموازنة التي تركِّز على العمل الذي تمّ إنجازُهُ وليس على الوسائل التي تقوم بأداء العمل[٥]، كما عُرِّفت كذلك بأنها: الأسلوب الذي يتمُّ استخدامُهُ في اتّخاذ القرارات ذات الصلة بالتفاضل بين البرامج والمشاريع البديلة عنها، وعلى كافّة مستويات الوحدات العُليا من التنظيم في أيِّ بلدٍ كان[٦].

وعلى ذلك، فإنّ موازنة البرامج والأداء، تتمثّل في مجموعةٍ من الأساليب التي يمكن بواسطتها لمُدَراء البرامج ضرورة التركيز على تحقيق وتنفيذ الأهداف المنشودة، والتي تأتي في صورةٍ دقيقةٍ وواضحةٍ في المسؤوليّات، مع مقارنة تنفيذ الأهداف المنشودة وفقًا للوقت

---

(٢) خالد شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس الماليّة العامّة، ط٢، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٥، ص٢٨٦.

(٣) حسام أبو علي الحجاوي، الأصول العلميّة والعمليّة في المحاسبة الحكوميّة، ط٢، دار الحامد، الأردن، ٢٠٠٤، ص١٨٢.

(٤) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، الموازنة العامة الدولة والرقابة على تنفيذها – دراسة مقارنة، ط١، دار حامد النشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص٧٧.

(٥) سندس ماجد رضا، موازنة البرامج والأداء وإمكانيّة تطبيقها في العراق– دراسة تطبيقيّة في مدينة صدام الطبيّة، كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٣٥.

(٦) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٩٢، ص٣٣٩.

المحدّد وساعات العمل، علاوةً على أن أسلوب موازنة البرامج والأداء يسهم بصورة كبيرةٍ في الحصول على النتائج الأساسيّة، كما يعمل على تهيئة القواعد المُثلى لاتّخاذ القرارات المناسبة(٧).

ومن جهةٍ أُخرى ذهب مكتبُ الموازنة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى تعريف موازنة البرامج والأداء بأنها: تلك الموازنةُ التي تبيّن أغراضَ وأهدافَ التخصيصات الماليّة، وتبيّن تكاليف البرامج المقترح تفعيلها لتحقيق هذه الأهداف، مع الاعتماد على البيانات والمعلومات كوسيلةٍ لقياس مستوى الإنجازات، وجميع ما تمّ الانتهاء منه من الأعمال المقترح إدارجها تحت كلّ برنامجٍ من هذه البرامج، كما عرّفها المؤتمر القوميُّ لمُشَرّعي الولايات في الولايات المتّحدة الأمريكيّة بأنها: البياناتُ التي تَستخدم الأهدافَ بقصد توضيح الأسباب التي سيتمُّ الإنفاق من أجلها، باعتبارها وسيلة لتخصيص الأموال بقصد إنجاز الأهداف المحدّدة معتمدةً في ذلك على البرامج ومدى قياس النتائج، فهي تركّز على النتائج من حيث الإنفاق وليس على مقدار الأموال المتوفرة(٨) ، كما عرّفها البعضُ بأنها: الأسلوبُ الذي يحدد من خلاله أهداف الجهات التنفيذيّة التي تسعى إلى تحقيقها، إضافةً إلى البرامج التي يتمُّ من خلالها تحقيق تلك الأهداف، وإعداد تكاليف البرامج ومعدّلات الأداء، وكذلك البيانات والمعلومات اللازمة لقياس أداء الأنشطة لكل برنامجٍ من هذه البرامج(٩).

وفي شأن موازنة البرامج والأداء، فإن اعتمادات البرامج في هذه الموازنة هي اعتمادات خاصّة بمشروعات يستغرق تنفيذُها أكثرَ من سنة، فهذه الاعتمادات محدّدة وقد تستقل بميزانية خاصّة، فهي ليست قاصرةً على سنةٍ ماليّة واحدة، بل توزّع على عدّة سنواتٍ، وبذلك فإنها لا تلغى في نهاية السنة الماليّة، وتقدير هذه الاعتمادات يعتمد على رأي الخبراء والفنيّين

---

(٧) حسن زكي أحمد عثمان، تطوير موازنة الوحدات الحكوميّة الفلسطينيّة بأسلوب موازنة البرامج والأداء– دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص٤.

(٨) عامر محمد سلمان، سناء أحمد ياسين، إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء في بيئة الوحدات الحكوميّة العراقية، مجلة العلوم الاقتصاديّة والإداريّة، العدد ٩٢، المجلد ٢١، ٢٠١٦، ص٤٩٢.

(٩) فريد أحمد عبد الحافظ غنام، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة، ٢٠٠٦، ص٥٦.

والمهندسين، ولكن الاعتماد المطلوب فتحه هو ما ينتظر إنفاقه خلال العام من جملة التكاليف المقدّرة على أن يتمّ إدراج موازنة كلّ سنةٍ من السنوات اللاحقة الجزء الذي ينتظر دفعه بالفعل من النفقات، وتسمى الاعتمادات التي تطلب الحكومةُ من مجلس النواب منحَها اعتمادات الارتباط، أو يتم إعداد قانونٍ خاصٍّ مستقلٍّ عن الموازنة يسمى بقانون البرامج توافق عليه السُّلطة التشريعيّة، وبموجب هذا القانون يوضع برنامجٌ ماليٌّ، على أن يتمّ تنفيذه على عدّة سنوات ويقرر لكل جزء منها الاعتمادات الخاصّة به(١٠).

ممّا تقدم يتبين لنا أنّ موازنة البرامج والأداء عبارةٌ عن أسلوبٍ يتمُّ التركيز من خلاله على ما تقومُ به الحكوماتُ من أعمالٍ؛ بُغيةَ تحقيق أهدافها من خلال ما يتمُّ اقتراحُهُ مسبقًا من برامج، ومن ثَمّ محاسبة الجهات المنفِّذة لهذه البرامج على أدائها وما قصرت فيه.

ثانيًا – نشأة موازنة البرامج والأداء:

موازنة البرامج والأداء (Programs and Performance Budgeting) هي: أُولى المحاولات التي سعت إلى إصلاح ما يعتري موازنة البنود من خللٍ، بهدف التركيز على الكفاءات الإداريّة وتقليل نفقات إنشاء المشروعات(١١)، وكان لفقيهِ الاقتصادِ الأمريكيِّ (ديفيد نوفيك) الفضلُ الأولُ في تطوير موازنة البنود والأداء؛ حيث أصدر (نوفيك) في عام ١٩٥٤م بيانًا واضحًا ومفصلًا عن طريقة تطبيق موازنة البرامج في وزارة الدفاع الأمريكيّة، وبيّن مفهومها ومضمونها في تقريرٍ أعدّه تحت عنوان: "الاقتصاد والفعاليّة في الحكومة بواسطة الإجراءات الجديدة للموازنة"، واقترح في تقريره أن تسمّى بموازنة البرامج، وتمّ تطبيقها والعمل بها في موازنة وزارة الدفاع الأمريكيّة(١٢).

---

(١٠) سروان عدنان ميرزا الزهاوي، الرقابة الماليّة على تنفيذ الموازنة العامّة في القانون العراقي، الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، بغداد – العراق، ٢٠٠٨، ص٤٤.

(١١) عصام عبد الخضر سعود، تجارب مختارة في إصلاح الموازنة العامّة، مجلة الكويت للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة، العدد ٢٢، ٢٠١٦، ص١٨م.

(١٢) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، ٢٠٠٨، ص٢١٢.

كما كانت المحاولة الأولى لتطبيق موازنة البرامج والأداء في بلديّة نيويورك في الولايات المتّحدة الأمريكيّة عام ١٩٠٦م، وأطلق عليها موازنة الأداء، ثم بعد ذلك تمّ إضافة عنصر البرمجة، وسميت موازنة البرامج والأداء(١٣) .

ومن الجدير بالذكر أنّ فكرة موازنة البرامج والأداء قد بدأت من خلال الاطّلاع على الدراسات التي قامت لجنة (Taft) بإعدادها سنة ١٩١٢م، وأوصى تقريرُ اللجنة في ذلك الوقت بحتميّة استخدام هذا النموذج من الموازنات، بيد أنه لم يدخل بعد نطاق التنفيذ الفعليّ إلى سنة ١٩٣٤م، وبالنظر إلى الدول النامية نلاحظ أنّ دولة الفلبّين أولُ دولةٍ أخذت بأسلوب البرامج والأداء في إعداد موازناتها(١٤).

ومن الجدير بالذكر أنّ بدايات ظهور موازنة البرامج والأداء ترجع إلى أوائل القرن العشرين في الولايات المتّحدة الأمريكية، وفي هذا الوقت ظهرت بصورتها البدائيّة البسيطة، وكان ذلك في ولاية نيويورك في الفترة ما بين (١٩١٣م – ١٩١٥م)، وذلك حينما كانت لا تتجاوز كونها تجربةً تهدف إلى وضع موازنة التكاليف لولاية نيويورك (١٥)، وظهرت هذه الموازنة تفاديًا لقصور الأساليب القديمة وسلبياتها التي تتمثّل في موزانة البنود، ولم تهتمّ بما تمّ تحقيقه من إنجازات، إذ يتمُّ إعداد الموازنة في الأصل بقصد تحقيق مجموعةٍ من الأهداف، لا لمجرد تقديم السلع والخِدْمات دون مقابلٍ أو بمقابلٍ أو أجرٍ رمزيٍّ(١٦).

---

(١٣) ولاء عين كاظم فخر الدين، تحسين المعلومات المحاسبية باستخدام موازنة الربامج والأداء – بحث تطبيقي في مديرية بلدية النجف الأشرف، رسالة ماجستير، الكلية التقنية الإداريّة – الكوفة، جامعة الفرات الأوسط التقنية، ٢٠١٦، ص٣٦.

(١٤) حسين مهجر فرج البخيتاوي، تقويم فاعلية الموازنة العامّة في العراق طبقًا لمعايير الكفاءة والعدالة للمدة ٢٠٠٣– ٢٠٠٩، رسالة ماجستير، الإدارة والاقتصاد– الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٩.

(١٥) سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، ط١، دار دجلة، عمان– الأردن، ٢٠١١، ص٢٢٦.

(١٦) محمد عادل محمد الخزرجي، تكييف النظام المحاسبي الحكومي وفقًا لمتطلبات تطبيق موازنة البرامج والأداء – دراسة تطبيقية في الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٦، ص٢٦.

وقد ظهرت الدعوة إلى العمل بأسلوب موازنة البرامج والأداء في الولايات المتّحدة الأمريكيّة سنة ١٩٤٩م، إذ قامت لجنة (هوفر) بإعداد تقريرٍ عن عن هذه الموازنة، وتمّ العمل بها عام ١٩٥١م، ثم تَمّ تطبيقُهُ في بقيّة دول العالم(١٧)، وفي عام ١٩٥٥م تمّ تشكيل لجنة هوفر الثانية في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وتمثلت مهمّة هذه اللجنة في تحديد الملامح العامّة لموازنة البرامج والأداء، وفي عام ١٩٥٩م أوصت الأممُ المتّحدة باستخدام أسلوب موازنة البرامج والأداء، واعتباره وسيلةً مناسبةً لتسهيل عمليّات البرمجة في القطاعات الحكوميّة، ورفع الكفاءات اللازمة في تنفيذ الواجبات وتحقيق الأهداف(١٨).

وكان لهذا النوع من الموازنات دورُهُ البارز في جذب اهتمامات كثيرٍ من الدول سنة ١٩٦٥م؛ إذ أصدرت الأممُ المتّحدة منشوراً بعنوان: "موازنة البرامج"(١٩)، كما تمّ العمل بهذه الموازنة في العديد من الدول، ومنها – على سبيل المثال – كلٌّ من فرنسا وكندا واليابان وماليزيا وجنوب أفريقيا ورومانيا وأثيوبيا، وعددٌ غير قليل من دول آسيا وأمريكا اللاتينيّة، واستندت هذه الدول إلى العديد من المبرِّرات المقبولة التي جعلتها تستخدم هذا الأسلوب، باعتباره يستخدم كآليّة فعّالةٍ بيدِ الجهات التنفيذيّة في الدولة، للعمل على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة على حدٍّ سواء، إضافةً إلى تحقيق الرقابة على الأداء بعد ذلك(٢٠).

ثالثًا – التمييز بين موازنة البرامج وموازنة الأداء:

---

(١٧) سوسن الشمراني، موازنة البرامج والأداء – المفاهيم والتطبيق، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربيّة السعودية، ٢٠١٠، ص٨.

(١٨) بهاء الدين فريد ماضي الزاملي، عبد المهدي عباس محمد، مدى إمكانيّة استخدام موازنة البرامج والأداء في المشاريع الاستثماريّة للحكومة المحليّة في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصاديّة، العدد ٣٥، مجلد التاسع، ٢٠١٤، ص١٤٠.

(١٩) ناجي شايب الركابي، الموازنة التعاقديّة أداة للتنمية في ظل ندرة الموارد الاقتصاديّة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديّة الجامعة، العدد ٥٢، ٢٠١٧، ص٢٨١.

(٢٠)

Axelord, donld "Budgeting For Modern Government", New York 1995. P.65.

يُطلق مصطلحُ موازنة البرامج ويراد به: ضرورة التركيز على تبويب الإدارات الحكوميّة على حسب المتاح لديها من الوظائف الأساسيّة، وبالتالي تحديد البرامج الرئيسيّة المناسبة لكلِّ وظيفةٍ على حِدَةٍ، بالإضافة إلى تقسيم البرامج الرئيسيّة إلى أنشطة وبرامج فرعيّة أكثر إيضاحًا، كما يطلق مصطلح موازنة الأداء، ويراد به التركيز على تحديد المعايير الدقيقة اللازمة لتحديد التكاليف لكافّة البرامج وتحديد معدّلات الأداء التي يلزم استخدامها في تقييم ما تمّ إنجازه من أعمال(٢١)، وفي جميع الأحوال تنقسم موازنة البرامج والأداء إلى قسمين، هما (٢٢):

القسم الأول الخاصُّ بالبرامج: وتتمثّل مهمّة هذا القسم في تبويب اعتمادات الموازنة وفقًا للوظائف الأساسيّة للجهاز الإداريِّ في الدولة، ومن ثَمّ تحديد البرامج الواجب إدراجها ضمن أيِّ وظيفةٍ رئيسيّةٍ، ومن أمثلة ذلك: ما يتمُّ تقسيمه من الخِدْمات التعليميّة إلى برامج تناسب أنواع التعليم الأساسيِّ والجامعيِّ.

القسم الثاني الخاصُّ بالأداء: وتكمن مهمّة هذا القسم في تحقيق النتائج، لا على نوعيّة الوسائل المتّبعة في ذلك.

وعلى الرّغم من كثرة المفاهيم الخاصّة بموازنة البرامج والأداء، بيد أنّ ثمّةَ عاملًا مشتركًا يجمع بينها جميعًا، ويتمثّل هذا العامل في أنّ تلك الموازنة تهتمُّ بالتركيز على الأعمال والأنشطة التي تؤدّيها هذه الموازنة والتي تقوم بها الوحدات الإداريّة وليس على الوسائل التي يتمُّ من خلالها تنفيذ هذه الأنشطة والمشاريع(٢٣).

---

(٢١) جليلة مصطفى عبد الرحمن، إيمان غانم أحمد، رفيعة قاسم، استخدام موازنة البرامج والأداء- نموذج تطبيقي في معهد الإدارة – الرصافة، مجلة التقني، المجلد ٢٧، العدد ٥، ٢٠١٤، ص١٢٥ وما بعدها.

(٢٢) ليلى عبد الحميد فهمي، النظام المحاسبي لموازنة البرامج والأداء وتبويب النفقات – ملتقى موازنة البرامج والأداء في الجامعات العربيّة دمشق- الجمهورية العربيّة السورية، تموز، ٢٠٠٤، ص٤١ وما بعدها.

(٢٣) سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات الماليّة العامّة، مرجع سابق، ص٢٠.

ويمكن القول بأنّ موازنة البرامج والأداء تكمن في قدرة المؤسّسات الإداريّة على الاستمرار والبقاء على وجهٍ يحقّق التوازن بين رضا المساهمين من جهةٍ والعمّال من جهةٍ أخرى[٢٤].

ومن أهمّ ما يميّز البرامج عن الأداء ما يلي[٢٥]:

(١) أنه إذا جاءت النتائج التي أسفرت عنها الموازنة مفصّلة، ومحدّدة بالنوع والكمّ، فإنها تكون أكثرَ قُربًا من موازنة الأداء، والعكس صحيح، إذ كلّما قلّت تفاصيل الموازنة وكان ثمّةَ مجالٌ لاختيار أساليب إعدادها للجهات المنفذة، فإنها تكون أكثر قُربًا من موازنة البرامج.

(٢) تتطلّب موازنةُ البرامج درجاتٍ أكبر من تفويض الصلاحيّات ممّا تتطلّبه موازنة الأداء؛ حيث إنّ تحميل الجهات المنفِّذة مسؤوليّةَ تحقيق الأهداف يتطلّب بالتالي منحها درجاتٍ عالية من الصلاحيّة التي تمكّنها من ذلك.

(٣) تتميّز موازنة الأداء بالرّتابة، في حين تعمل موازنة البرامج على تحفيز الجهات المنفِّذة وحثّها على تحقيق أهدافها.

رابعًا – أهداف موازنة البرامج والأداء:

تعمل موازنة البرامج والأداء على تحقيق عدّة أهداف رئيسيّة وأخرى فرعيّة (Performance and Programs Budgeting Objectives)، منها ما يحدّد الأهداف بشكل مجمل لكلّ جهةٍ من الجهات الحكوميّة على حسب اختصاصاتها وما يصدر بشأنها من قرارات، مع تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق كلّ هدف من هذه الأهداف، ووضع المعايير

---

(٢٤)

P. Druker, l'avenir du management selon Druker, Editions village mondial, Paris, 1999. P.73.

(٢٥) إسماعيل حسين احمرو، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، ط١، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان – الأردن، ٢٠٠٣، ص٢٦١ وما بعدها.

اللازمة لقياس عمل كل برنامج وأنواعه أثناء القيام بالتنفيذ[٢٦]، ومن أهمِّ هـذه الأهـداف مـا يلي[٢٧]:

(١) العمل على ربط تقديرات الإنفاق بأهداف الجهة، وذلك من خلال برامج مخطّطة ومعدّة سلفًا لتحقيقها.

(٢) العمل على ربط الإنفاق الفعلي بمستويات الإدارة المسؤولة عن مراكز الإنفاق وفقًا لصلاحيّاتها.

(٣) العمل على زيادة الدِّقّة في تقديرات الموازنة، وذلك من خلال تفصيل عناصر الإنفاق وتقديرات الاحتياجات للبرامج، ويأتي ذلك كبديلٍ عن التقدير الإجماليِّ للبنود، وهو ما يجعلها تكبر أو تقلُّ عن الاحتياجات الحقيقيّة.

(٤) العمل على خلق شعورٍ لدى المستويات الإداريّة بأهميّة الإنفاق العام، وضرورة استقلال الموارد المخصّصة بشكل صحيح ومتابعة الإنفاق وتقييمه.

(٥) العمل على توفير مقاييس الأداء التي تساعد في تقييم فعاليّة وكفاءة الأداء.

(٦) العمل على تعظيم حجم وجودة الخِدْمات العامّة المقدمة، من خلال رفع فعاليّة وكفاءة الإنفاق العام.

(٧) العمل على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الماديّة والبشريّة المتاحة[٢٨] .

جدول رقم (١)

أهداف موازنة البرامج والأداء

---

(٢٦) مؤيد عبد الرحمن، طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠١٢، ص١٩٠.

(٢٧) حسام أحمد علي الهاشمي، علاقة أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة في المحافظة على المال العام، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٢، ٢٠١٢، ص١٨٣ وما بعدها.

(٢٨) نرمين طلعت غالي، موازنة البرامج والمحاسبة على الأداء ودورها في تطوير العمل الإداري وتطبيق نظم الجودة الشاملة، مجلة البحوث الماليّة، ٢٠٠٧، ص٤.

أهداف موازنة البرامج والأداء	الهدف الأول	الهدف الثاني	الهدف الثالث	الهدف الرابع
	أهداف إجمالية	**تحديد الوسائل**	**كعايير لقياس الأداء**	**تحليل البرامج**

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بما تقدم من بيان أهداف موازنة البرامج والأداء.

يتبين لنا من الشكل السابق أهداف موازنة البرامج والأداء، والتي تتمثّل في أهداف إجماليّة تسعى الموازنة إلى تحقيقها، فتعمل على رسم الوسائل، ومن ثَمّ وضع المعايير اللازمة لقياس الأداء، وتنتهي بتحليل البرامج وتقييمها.

خامسًا – خصائص موازنة البرامج والأداء:

تتميز موازنة البرامج والأداء بالعديد من الخصائص وهي[٢٩]:

(١) التخطيط: حيث يتم تحديد البرامج والمشاريع الخاصّة بالوزارات لعدّة أعوام قادمة، من خلال وضع خطّة طويلة الأجل، لمدّةٍ قد تزيد على عشر سنوات، على أن تكون موجزةً متضمنة الخطوط العريضة دون التعرُّض لتفاصيل الموازنة، وبناءً عليها يتمُّ وضع خطط متوسِّطة الأجل، ثم بعد ذلك خطط سنويّة قصيرة الأجل تسمى بالموازنات السنويّة، وفي ذلك تستخدم الموازنة كأداة للتخطيط؛ حيث تعمل على تحديد الاستراتيجيّات للدولة وترتب أولويّات وبلورة هذه الأهداف، والتعبير بأساليب كميّة وماليّة، كما تستخدم للتنبُّؤ بالأحداث المستقبليّة واختيار ما يخصُّ فترة الموازنة[٣٠].

(٢) البرامج: عند تطبيق أو تنفيذ موازنة البرامج في دولةٍ ما، فإنه يتمُّ تحديد البرامج الرئيسة لكل جهة إداريّة، وتشتمل هذه البرامج على الأعمال الأساسيّة التي ستقوم بها الجهات الإداريّة، ثم يتمُّ تقسيم البرامج إلى برامج أخرى فرعيّة، وتقسم الفرعيّة بدورها إلى نشاطات.

---

(٢٩) د. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامّة، مرجع سابق، ص٢٢٢.

(٣٠) فريد أحمد عبد الحافظ غنام، إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين، مرجع سابق، ص٣٣.

(٣) البدائل: تعتبر مسألة تحديد البدائل بقصد تحقيق أهداف المنظّمات من القواعد الأساسيّة التي ترتكز عليها موازنةُ البرامج، وبعد أن يتمّ تحديد البدائل، يتمُّ إجراء وعمل دراساتٍ معمّقة لهذه البدائل لتحديد التكاليف والعوائد لكلٍّ منها، وبعد إظهار نتائج المفاضلة بين البدائل يتمُّ اتّخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

(٤) التحليل: ضرورة إجراء دراساتٍ تحليليّة للبرامج الرئيسيّة والفرعيّة قبل اتّخاذ القرارات، ليتمّ اختيار البديل المناسب والأكفء والأفضل لاتّخاذ القرار المناسب.

(٥) التقييم: المقصود بالتقييم، هو تقييم ما تمّ إنجازه من البرامج والمشاريع، ومقارنة ذلك بما كان مخطّطًا له قبل التنفيذ، والوقوف على مدى كفاءة الجهات الإداريّة المُشرفة على التنفيذ والالتزام بالمواعيد المحدّدة لها، وكلُّ ذلك يُسهم بشكلٍ كبيرٍ في عمليّة تنفيذ البرامج الحكوميّة المنشودة.

وعلاوةً على ذلك فإنّه يوجد عدة خصائص أخرى، وهي[٣١] :

(١) أنّ موازنة البرامج والأداء يتمُّ من خلالها تطبيق قاعدة سنويّة الموازنة، إذ تهتم بتكاليف التنفيذ المطلوب تمويلها في السنة الماليّة الواحدة.

(٢) أنّ موازنة البرامج والأداء يجب على العاملين في أجهزتها أن يكونوا من المختصّين في العلوم الإداريّة الحديثة، كعلم المحاسبة الإداريّة ومحاسبة التكاليف وأساليب ووسائل التحليل الماليِّ.

(٣) أنّ موازنة البرامج والأداء تهتمُّ أكثر بالبرامج والأنشطة التي يتمُّ تنفيذها من قبل وحدات الحكومة الإداريّة، وبناء عليه يمكن تحديد نطاق القياس الماليِّ بعددٍ من البرامج مقسّمة على صورة أنشطة ومشاريع فرعيّة، حيث يكمن هدف القياس الماليِّ في تحديد تكلفة كلِّ برنامجٍ على حِدَةٍ.

---

(٣١) إبراهيم عبد موسى السعبري، ولاء معين كاظم فخر الدين، أُنموذج مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء– بحث تطبيقي في مديرية بلدية النجف الأشرف، ص١٨٧ وما بعدها.

(٤) أنّ موازنة البرامج والأداء، يتمُّ من خلالها تصنيف الموازنة العامّة تصنيفًا وظيفيًّا، على حسب البرامج التي تعتزم الحكومات القيام بها، ويتمُّ إعداد الموازنة على شكل عدّة برامج من ضمنها تكاليف تنفيذها، ويترتّب على ذلك بيان اختصاصات الحكومة والوظائف التي تقوم بها من خلال الإنفاق، وبعد ذلك يتمُّ تقسيم هذه البرامج إلى العديد من الأنشطة والمشروعات الفرعيّة.

(٥) أنّ موازنة البرامج والأداء، يجب من خلالها جمع المعلومات عن الأداء الجيِّد لكل برنامج، فضلًا عن استخدامها في خطوات إعداد الموازنة لمساعدة صُنّاع القرار في تحديد مقدار الأموال التي يجب أن تخصّص لكلِّ برنامجٍ على حِدَةٍ.

(٦) أنّ موازنة البرامج والأداء تقوم على تخصيص الأموال اللازمة لكلِّ برنامج.

شكل رقم (١)

رسم تخطيطيٌّ للخصائص العامّة لموازنة البرامج والأداء

المصدر: من إعداد الباحث بالاستعانة بالبيانات والمعطيات السابقة.

يوضح الشكل السابق رسمًا تخطيطيًّا للخصائص العامّة لموازنة البرامج والأداء، وتتمثّل في تخطيط البرامج وتقييم الأداء، وإيجاد البدائل وتنتهي بتحليل كلِّ ذلك.

المطلب الثاني

علاقة موانة البرامج والأداء بالتنمية المستدامة

تمهيد وتقسيم:

ثمة علاقة وثيقة تربط ما بين موانة البرامج والأداء من جهة، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وعليه فقد كان لمدلول التنمية منذ ظهوره علاقة مباشرة بالجانب الاقتصادي؛ حيث اقترن به اقترانًا تامًا، وخاصة بعد حصول بلدان العالم الثالث على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ سعت الدول الرأسمالية للترويج للفكر التنموي التقليدي، وذلك من خلال ربط واقع الفقر، وتدني مستويات المعيشة، وتفشي الجهل والأمية، وانتشار الأمراض والأوبئة، تم ارتباط كل ذلك بظاهرة التخلف، في غفلة – متعمدة منها – عن التركيز على مخلفات الاستعمار وما ورثته الدول من نزاعات وصراعات عرقلت المسارات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة لدى البلدان المستقلة مؤخراً، وهو ما ترتب عليه تطوير مفهوم التنمية المستدامة بإسهامات الاتجاهات لموازنة البرامج والأداء، نظرية النظام العالمي الحديث، نظرية العلاقة بين الحضارات ومحاولة الوصول للرفاه الإجتماعي في السبعينيات، إلى أن أدرك المجتمع الدولي أن نموذج التنمية الحالي المعتمد أساسًا على مدخل التحديث لم يُعد مستداماً، وبدأ التفكير في السياق الذي تجري فيه العمليات التنموية بالتركيز على تحقيق الأهداف التنموية والحفاظ على البيئة، وبالتالي إلمام العلوم الاقتصادية والاجتماعية بالعلوم الطبيعية من أجل صياغة السياسات العامة. ليظهر مصطلح التنمية المستدامة في أواخر الثمانينيات كمقاربة نظرية لفهم عملية التنمية السياسية للبحث عن نموذج جديد تتوافق فيه عاملي شروط التنمية وحماية البيئة.

وعلى ذلك يمكن القول: إن عالمنا المعاصر يشهد، موجة من التغيرات والتطورات والتحديات الاقتصادية التي أوجبت على كافة البلدان، ضرورة انتهاج سُبل التقدم والرقي، والتحولات الجذرية والتدخل المنهجي المنظم والعلمي، لإحداث التغيير الهادف والمنشود الذي

ينقذ أبناء الجيل الحالي من الأزمات الاقتصادية والصراعات السياسية، وفي الوقت ذاته يحقق مطالب واحتياجات الأجيال القادمة، ويوفر لهم ذات القدر من الاهتمام بالتعليم والصحة والتقدم والرقي والازدهار.

ترتيبًا على ذلك، تعد التنمية المستدامة اهم عناصر تطور وازدهار الدول المتقدمة في العصر الحالي، وذلك لأهميتها في توظيف موارد وطاقات الدولة خدمة لمجتمعاتها(٣٢).

وفي ضوء هذه المعطيات، يبرز مفهوم التنمية المستدامة، والذي استحوذ على اهتمام الرأي العام بشكل واضح، ومن أجل ذلك عُقِدت له المؤتمرات وأبرمت الاتفاقيات الدولية، إلى أن أصبحت التنمية المستدامة مطلبًا أساسيًا من مطالب تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة، وذلك من أجل المحافظة على الموارد الطبيعية، وعنوانًا للعديد من السياسات والإستراتيجيات في القطاعيين العام والخاص.

وعلى ذلك، فقد حظي موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العديد من الدول في العالم، والدول العربية لما له من أهمية في الحفاظ على الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة(٣٣)، ومن ثم فإن هناك علاقة قوية بين البيئة والتنمية المستدامة؛ حيث إن تدمير وتلويث البيئة العراقية والعوامل التي أدت إلى التدهور البيئي، يقف كعائق كبير أمام تحقيق التنمية المستدامة(٣٤).

وتأسيسًا على ما تقدم، فإن التنمية المستدامة، هي اليوم بمثابة خارطة طريق للنهوض الاقتصادي بالمجتمعات المنهكة، وإحداث نقلة نوعية في المجتمع الإنساني، فضلًا عن تلك النقلة النوعية لدى سائر الكائنات الحية، وغير ذلك من عناصر النظام الكوني، فما هو المقصود بالتنمية المستدامة؟ وماهي أهم أهدافها؟ وفيما تكمن أبعاد التنمية المستدامة؟ وما هي مؤشرات قياس التنمية المستدامة؟ وما هي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة؟

---

(٣٢) ياسين ميسر فتحى المشهدانى، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق أنموذجا، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد ٢٨، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص١٨٣.

(٣٣) وداد حماد مخلف الفهداوي، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية: العراق أنموذجا، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥٨، الجزء ١، الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٣، ص٣٧٤.

(٣٤) فيصل محمد عليوي التميمي، البيئة والتنمية المستدامة في العراق: جدلية استغلال الموارد الطبيعية والحماية الجنائية للبيئة، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد ١٣، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص٨٠.

وتأسيساً على ما تقدم، فإننا نعرض للإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة,

قي ضوء ما تقدم، فإننا نعرض لهذا المطلب من خلال بيان مفهوم التنمية المستدامة (فرع أول)، وأبعادها (فرع ثانٍ)، وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول

مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها

تعددت تعريفات التنمية المستدامة، فثم ما يزيد على ستين تعريفًا لهذا النوع من التنمية، حيث يجب التعرف على مفهوم التنمية المستدامة، ومؤشراتها، وواقعها، بجانب موازنة البرامج والأداء التي ينبغي تطويرها لغرض تحقيق التنمية المستدامة في العراق[٣٥].

إذ ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، وعلى ذلك، فإنه يقصد بالتنمية المستدامة الحفاظ على البيئة بكل ما تحويها من موارد وإمكانات للمستقبل وهذا لا يمنع من استغلال هذه الموارد ولكن بشكل عقلاني وغير مفرط، ويجب التفكير مليا في مستقبل هذه الموارد[٣٦].

كما عرفت التنمية المستدامة: "إنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"، وعرف قاموس ويبستر Webster التنمية على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيًا أو كليًا"[٣٧].

---

(٣٥) مايح شبيب الشمري، الاستدامة في إطار التنمية: رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٥٧، جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٠، ص٣.

(٣٦) حسن لطيف كاظم الزبيدي، واقع التنمية المستدامة ومشكلاتها في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد ١٥،العدد ٢٩، جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات، ٢٠٢١، ص١٨٣.

(٣٧) حياة جمعة محمد، رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٣١، جامعة واسط - كلية الآداب، ٢٠١٨، ص١٩٠.

عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة"، أي التنمية القائمة على استغلال الموارد بالشكل الأمثل(٣٨).

كما عرفت التنمية المستدامة على أنها: "نمط جديد للتنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"(٣٩).

كما عرفت التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي لا تلوث البيئة المحيطة بها ولا تستنزف مواردها وتقوم على الإدارة البشرية المثلى للموارد الطبيعية وتدعم المشاركة الشعبية في جميع مراحل التنمية، وتساوي بين كل الأجيال في حق الاستفادة من الموارد الطبيعية.

كما عرفت كذلك بأنها: السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة، وقد عرفها الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) على أنها: تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة(٤٠).

وقد انتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون بـــــــــــ: "مستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى سبيل جديد للتنمية، سبيل يستديم التقدم البشري ليس في مجرد أماكن محدودة، أو لبضع سنوات قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها، وصولًا إلى المستقبل البعيد". فالتنمية المستدامة حسب هذه اللجنة تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(٤١).

---

(٣٨) تغريد قسم محمد أبو تراب، البيئة والتنمية المستدامة في العراق: الواقع – والآثار الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد ٤، العدد ٢، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ٢٠٢١، ص١٨١.

(٣٩) عباس علي حسن، شروط تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، المجلد ٢١، عدد خاص، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٤، ص٤٤.

(٤٠) فاضل نعمة طاهر الصريفي، التنمية الاقتصادية في العراق: المقومات وسبل النهوض، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٧، العدد ٤، جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص٢.

(٤١)

CHERFI S, Le Marketing durable: une utopie ou une confusion durable ?, Revue de Management et de Stratégie,.) www.revue-rms.fr, VA Press. 2014, p.11.

كما أن تعريف تقرير الموارد العالمية حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر سنة ١٩٩٢ المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب عشرون تعريفًا للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية وفقًا للموضوع المراد بحثه، وهي على النحو الآتي[٤٢]:

(١) تعريفات التنمية المستدامة ذات الطابع الاقتصادي:

حيث إن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة، تعتبر إجراء لتقليص مستديم لاستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الاستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول النامية، فإن التنمية المستدامة تعني ترشيد توظيف الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي؛ وعلى لك، فإن للتنمية المستدامة أثرها البالغ في واقع الطاقة المتجددة في العراق[٤٣].

ازدادت اليوم أهمية استخدام الاستثمار في الطاقة المتجددة كبديل عن الوقود الأحفوري القديم، كونها الطاقة النظيفة والمتجددة والصديقة للبيئة، لا سيما بعد قرب نضوب الأخير خلال (١٠٠) عام[٤٤]

(٢) تعريفات التنمية المستدامة ذات الطابع الاجتماعي والإنساني:

تهدف التنمية المستدامة إلى الاستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.

ترتيبًا على ذلك، تعتبر الخدمات الصحية من أبرز الخدمات التي تقدمها المدينة لسكانها، لأنها ترتبط بحياة المواطن ارتباطًا مباشرًا، فضلًا عن أنها عامل رئيس من عوامل التنمية المستدامة لوجود علاقة قوية بين المعايير الاقتصادية وتلك التنمية[٤٥].

---

(٤٢) هديل قاسم عليوي، تأثير سلوكيات القيادة المستنيرة في التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية في الشركة العامة للمنتوجات، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، المجلد ٢١، عدد خاص، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٤، ص١٠٢٢.

(٤٣) باقر كرجي حبيب الجبوري، أثر التنمية المستدامة في واقع الطاقة المتجددة في العراق: دراسة تحليلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٦٥، جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٢، ص٣٣٠.

(٤٤) تغريد قاسم محمد أبو تراب، الطاقة المتجددة وآثارها البيئية والاقتصادية في العراق، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد ٤، العدد ٢، جامعة ابن خلدون تيارت – الملحقة الجامعية قصر الشلالة، ٢٠٢١، ص٢٤١.

وفي العراق تمثل مؤشرات التنمية حجر الأساس للتنمية المستدامة، وإن تحديد أهم التحديات الصحية والاقتصادية والديمغرافية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ من الأمور المهمة في تحقيق رفاهية السعوب وتقدمهم[٤٦].

(٣) تعريفات التنمية المستدامة الخاصة بالبيئة:

تمثل التنمية المستدامة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض، الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء، ومن ثم فإن إنجاز التنمية المستدامة يتطلب تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الأرض وزيادة حجم الموارد، كل ذلك في سبيل تقليص الفجوة بين العرض والطلب إلى حد معقول[٤٧].

(٣) تعريفات التنمية المستدامة ذات الخاصة بالجانب التقني:

التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة وغير المضّرة بالبيئة والمحيط الصناعي، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، وتنتج أقل إنبعاثات غازية ملوثة وضارة بطبقة الأوزون.

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة عملية معقدة ومتكاملة لها أبعاد لا يمكن فصلها عن بعضها البعض لتداخلها فهي تختص بتلبية احتياجات الأجيال وتعمل على تطوير الجوانب الثقافية والمحافظة على الحضارات الخاصة بكل مجتمع.

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا في الفكر التنموي، ولتعريفه يجب تحديد مصطلح كل من التنمية والاستدامة على حدا.

---

(٤٥) سيروان عارب صادق، التنمية الصحية المستدامة فى مدينة سوران: واقعها وآفاقها المستقبلية، زانكو – الإنسانيات، المجلد ٢٣، العدد ١، جامعة صلاح الدين، ٢٠١٩، ص١٦٦.

(٤٦) وداد أدور وادي، تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق باستخدام أسلوب التحليل العاملي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص٤٥٦.

(٤٧) حوراء حسن لفته، تعزيز التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات المسلحة: العراق أنموذجاً، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٦٣، الجزء ٢، الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٣، ص٤٩٠.

التنمية: تعد مساراً معقداً متعدد الأبعاد يؤثر على المجتمع بكافة مقوماته، بما فيها الثقافية[٤٨]. وأنها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معًا، حيث لابد أن تكون مستقلة معتمدة على الذات متجهة للداخل، مشبعة للحاجات الأساسية، متضمنة لقدر من المشاركة الشعبية[٤٩].

وعلى ذلك، يشهد العالم اليوم تقدمًا علميًا وثقافيًا ومعرفيًا كبيرًا في كافة المجالات بصورة عامة، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة، بفعل ثورة المعلومات والاتصالات التي أدت إلى ولوج هذه التنمية[٥٠].

ومن حيث الاهتمام الدولي، فقد تم عقد عدة مؤتمرات أهمها قمة الأرض التي عُقدت في البرازيل سنة ١٩٩٢م، التي أنشأت الجمعية العامة للتنمية المستدامة ووضع جدول أعمال القرن الـــ٢١م، وعقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية سنة ١٩٩٤م، بالاضافة إلى إجراء تقييم يساعد على اتباع نهج محدد الرؤية من أجل تحقيق الأهداف من خلال مؤتمر جوهانسبورغ–جنوب افريقيا، سنة ٢٠٠٢م، والقيام بدورات زمنية لرسم السياسات كل سنتان، وفي ٢٠١٦م بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها قادة العالم خلال ٢٠١٥م في قمة أممية وذلك من أجل القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م[٥١].

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو الاستثمار في الموارد البشرية باعتبار أن الانسان يشكل مركز العملية التنموية، بضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع وإعطاء الفرص للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها، وترعى نظم الطبيعة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية. كما شرح ذلك سابقًا ابن خلدون أن

---

(٤٨) سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي –التنمية والثقافة-، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص٨.

(٤٩) خلود علي عربي، معوقات تحقيق التنمية المستدامة في المكتبات الجامعية العراقية، المجلة العراقية للمعلومات، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، ٢٠٢١، ص١٣٧..

(٥٠) شاكر حمود حمد العبدالله، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية المستدامة: دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ٢٠١٩، ص٧.

(٥١) الموقع الرسمي للأمم المتحدة، متاح على الرابط الإلكتروني:
www.un.org
تم زيارة الموقع: ٢٠٢٤/٧/١٥، الساعة ٦ مساءً.

المصدر الوحيد للنشاطات الاقتصادية هو عمل الإنسان وبالتالي فالإنسان هو أساس العملية الاقتصادية (مستوى القوى الإنتاجية + العلاقات الاجتماعية المنتجة).

فهي تنمية لا تخلق نمواً إقتصاديا فحسب بل توزع أيضا فوائده توزيعًا منصفًا، تنمية تمكّن الناس بدلًا من أن تهمشهم، تنمية تُعيد توليد البيئة بدلًا من أن تدمرها وبالتالي فإن عملية بناء وتأمين إستدامة التنمية لابد أن تتضمن ثلاث أبعاد حيوية هي: الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي(٥٢).

والتنمية المستدامة عملية تصمم فيها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وسياسات الطاقة والزراعة والصناعة جميعآ بحيث تؤدي الى التنمية المستدامة اقتصاديآ واجتماعيآ وبيئيآ. فالاستهلاك الحالي لا يمكن تمويله عن طريق المزيد من القروض الاقتصادية التي يجب أن يسددها آخرون.

وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان وتفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل، وتسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلي تحقيق مجموعة من الأهداف، منها تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، واحترام البيئة الطبيعية، وتحقيق استغلال أمثل للموارد، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، كما يمكن متابعة التغيرات والتوجهات في مدى التقدم أو التراجع في قيمة هذه المؤشرات، مما يدل على سياسات الدول في مجال التنمية المستدامة فيما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة، أم أنها لا زالت متباطئة كما في معظم دول العالم ومنها العراق، وتتمثل سياسة التنمية المكانية والإقليمية في جوهرها في تحديد المراكز والتجمعات الحضرية التي ينبغي

(٥٢) محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، دراسات استراتيجية، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة، العدد ١٤، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس ٢٠٢١، ص٥٢.

تنميتها على المدى البعيد من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في الأقاليم المراد تطويرها[٥٣].

عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة"، أي التنمية القائمة على استغلال الموارد بالشكل الأمثل لتلبية حاجة الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة، وتندرج تحت هذا المصطلح عدة ركائز أهمها (الحفاظ على سلامة البيئة، وإرضاء الحاجات الإنسانية الرئيسة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير التكافل المجتمعي المتعدد). وكان أيضاً من مخرجات هذا التعريف إدراك أن التنمية المستدامة تشمل عدداً من المجالات المتنوعة، وهذه المجالات ذات قيمة إيكولوجية واقتصادية واجتماعية، وأصبحت هذه التنمية اليوم الأساس لعملية التنمية في دول العلم اجمع، والعراق لا زال بعيد عن تحقيق التنمية المستدامة بسبب جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن ضبابية السياسات الاقتصادية، وأيضاً ما تعرضت له البيئة العراقية من تدهور واستنزاف لمواردها، كل ذلك جعل العراق أمام تحديات تعيق تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة لتحقيق الرفاهية للأجيال الحالية مع الحفاظ على مقدرات الأجيال القادمة.

وتظهر أهمية التنمية المستدامة في التطلعات المستقبلية التي تستوجب وضع خطط تنموية تنتهج في الحاضر لبناء إقتصاد قوي له طابع الإستمرارية في المستقبل خاصة وأن إقتصاديات الدول العربية أصبحت جزءا لا يتجزأ من الإقتصاد المعولم الذي لا يعترف بالحدود ما بين الدول.

فإذا كانت التنمية المستدامة هي النموذج الأمثل والأكثر ملائمة لاستمرارية رفاهية الشعوب، فما هو مضمون التنمية المستدامة كمقاربة نظرية تُأسس لبناء اقتصاد مستدام؟

يُعد تحقيق التنمية المستدامة في المجال الاقتصادي، من أهم التحديات المعاصرة، التي تواجه كافة الدول؛ حيث إن تحقيق التنمية المستدامة من شأنه أن يساهم في التصدي لمشكلة الفقر والبطالة، ويؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي لكل فرد من أفراد المجتمع، فضلًا عن

---

(٥٣) صفاء جاسم محمد الدليمي، سياسة التنمية المستدامة مكانيًا، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية ـ كلية الآداب، المجلد ١٥، العدد ٣، العراق، ٢٠٢٢، ص١٧٢.

تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، ومن ثم إمكانية الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية، ترتيباً على ذلك، يمكن القول: إن التنمية المستدامة تعمل على تحقيق التوازن بين كل من النمو الاقتصادي من جهة، والرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، مع الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية لضمان متطلبات الأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

للفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة عن هذه الظاهرة، وما ترتب عليه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتعليمية وصحية، وكذا تأثيرها على المجتمع للجوانب كافة، وهنا سعت المؤسسات الحكومية والاجتماعية لمحاولة إيجاد حلول لهذه لظاهرة الفقر، ومحاولة إيجاد تنمية اجتماعية مستدامة، باعتبارها مصدر للمشاكل التي يعاني منها الأفراد في مجتمع ما، ومحاولة إيجاد سياسة مستدامة في العراق لقضاء على هذه الظاهرة من خلال إيجاد سياسات سليمة، وعلاقتها بالتنمية، من خلال القضاء على البطالة والتضخم، وتفادي الآثار السلبية لظاهرة الفقر على المجتمع العراقي(٥٤).

وعلى ذلك، فإن سياسة التنمية الحضرية والإقليمية هي الطريق الفعال لمواجهة المشكلات الحضرية والإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية في المكان، فضلًا عن معالجة السلبيات التي قد تنشأ في خطط التنمية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة، فقد بدأ أسلوب التخطيط للتنمية في العراق في بداية سبعينيات القرن الماضي منذ عام ١٩٧٢ بعد أن أخذت دائرة التخطيط الإقليمي على عاتقها مهام تخطيط التنمية المكانية، وأنجزت العديد من الدراسات ومن خطط التنمية للمحافظات للسنوات من ١٩٧٠ ولغاية ٢٠١٤، وما زالت مسيرة التنمية المستدامة في حاجة إلى المزيد من الاهتمام(٥٥).

---

(٥٤) حنان محمد شكر الجبوري، الفقر في العراق والتنمية المستدامة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية
العدد٥٣، الإمارات، يونيو ٢٠٢٠، ص٢٩٣.

(٥٥) صفاء جاسم محمد الدليمي، سياسة التنمية المستدامة مكانيًا، مرجع سابق، ص١٧٧.

وهو ما يظهر بجلاء واقع ومعالجات التخطيط التنموي الإقليمي في العراق[٥٦].

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة، كنتيجة لمسيرة فكرية انطلقت عام ١٩٧٦، وذلك وقت أن كلفت لجنة تتكون من نخبة من الاقتصاديين العالميين للقيام بوضع تقرير بخصوص إصلاح النظام العالمي، في محاولة منه لمعالجة إحدى أهم القضايا فيما يتعلق بحق الأجيال الحاضرة والمستقبلية. فظهور هذا المفهوم كان كرد فعل على الخوف الناجم عن تدهور البيئة الناتج عن أسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن دون اعتبار للآثار السلبية التي يخلفها هذا التنامي السريع على الإنسان وعلى الموارد الطبيعية وعلى البيئة.

وعلى ذلك، فقد أصبحت التنمية المستدامة أسلوبًا من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة المعاصرة، وقد استحوذت على اهتمام دولي وإقليمي كبير، وبذلت بهذا الاتجاه جهودًا حثيثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من المحددات الاقتصادية[٥٧].

فتحركت منظمة اليونيسكو الدولية ونادي روما، للتحذير من استمرار موجة التدهور واستنزاف الثروات الطبيعية، ومن ثم تم تداول هذا المصطلح لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة عام ١٩٨٠ ليشهد بعدها العالم انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بمفهوم التنمية المستدامة، فقد اكتسب هذا المفهوم التعريف الذي صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[٥٨] سنة ١٩٨٧ شهرة دولية، وينبغي الاستمرار في العناية بصحة وتعليم السكان الحاليون من أجل عدم خلق ديون اجتماعية على الأجيال القادمة، وينبغي عدم استخدام الموارد بأسلوب يخلق ديوناً بيئية عن طريق الإساءة لاستغلال طاقة الأرض، بصورة عامة يشمل أدنى حد من متطلبات تحقيق التنمية المستدامة القضاء على الفقر، توزيع أكثر انصافًا، مجتمعًا اوفر صحة وافضل تعليماً، حكومة لامركزية

---

(٥٦) سوسن كريم هودان الجبوري، التخطيط التنموي الإقليمي في العراق: الواقع والمعالجات، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٦٤، جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٢، ص٣٧٢.

(٥٧) نزار ذياب عساف، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٣، جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٨، ص٢٦٤.

(٥٨) وكان ذلك تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند.

تقوم على مزيد من المشاركة، أنظمة اكثر عدلًا داخل الدول وبينها، بما في ذلك زيادة الإنتاج للاستهلاك المحلي، فهما أفضل لتنوع العلاقات بين البيئة والكائنات الحية، ولإيجاد حلول للمشاكل البيئية المحلية، ولمتابعة أفضل للتأثير البيئي على نشاطات التنمية[٥٩]

وعليه، فيمكن التمييز بين التنمية المستدامة والتنمية في كون أن الأولى أكثر تداخلا وترابطًا وتعقيدا بتضافر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معًا، أيضاً هي مبدئيا تهدف إلى القضاء على الفقر خاصة في الدول النامية من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، وتهتم بتنمية الموارد البشرية أي تداخل العناصر والأبعاد المكونة لها.

وبالتالي فهي تجعل الإنسان فاعلًا سياسيًا من خلال المشاركة في عملية صنع القرار، ومدركًا بضرورة تحقيق مستوى معيشي لائق وقادراً على ضمان حياة أفضل في الحاضر وفي المستقبل.

الفرع الثاني

أبعاد التنمية المستدامة

ترتكز مقاربة التنمية المستدامة أساسًا على ثلاث أبعاد رئيسية: الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية

ويُعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المتكاملة باعتباره يجمع بين كل من الاقتصاد، والبيئة والمجتمع، فالتنمية المستدامة تسعى إلى خلق الازدهار الاقتصادي وتحقيق رفاهية أفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن ثم يمكن القول: إن التنمية المستدامة تتضمن ثلاثة أبعاد أولها: البًعد الاقتصادي، والثاني: البُعد الاجتماعي، والثالث: البعد البيئي، وتعتبر هذه الأبعاد بمثابة ركائز ودعائم تقوم عليها التنمية المستدامة، وهو ما نشير إليه بإيجاز، وذلك فيما يلي:

أولًا – البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

(٥٩) رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٢٣، ص١.

يعكس البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مدى إمكانية إنتاج سلع وخدمات بشكل دائم ومستمر، والمحافظة على مستوى معين قابل لإدارة التوازن الاقتصادي، وأن يمنع حدوث خلل اجتماعي ناتج عن الأزمة الاقتصادية.

وتمثل العناصر الآتية محاور البُعد الاقتصادي:

(١) النمو الاقتصادي المستديم، وكفاءة رأس المال، مما يؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

(٢) أنه يمكن تحقيق معدلات مقبولة للتنمية، وذلك من خلال الاستدامة الاقتصادية، وفي الوقت ذاته إمكانية حماية البيئة والحفاظ على ثرواتها، وضمان حقوق الأجيال القادمة في مقدراتها.

(٣) أن التنمية المستدامة، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصادر الطاقة التي نستعملها، ومن ثم من غير المتصور الحديث عن التنمية المستدامة، دون الإشارة إلى ضرورة الاعتماد على مصادر الطاقة الخضراء، والطاقة النظيفة والمتعددة، ولا يمكن تحقيق النموذج المستدام للتنمية، دون التحول في منظومة الطاقة، من مصادر تقليدية (أحورية) إلى مصادر متجددة ومتنوعة.

يحتل الاقتصاد مكانة هامة سياسيًا واجتماعيًا، إذ يعتبر أساس صياغة السياسات العامة وأداة توجيهها، وهو ما نبينه فيما يلي:

(١) **الموارد:** يتطلب الاقتصاد المستدام دراسة معمقة للاحتياجات الأساسية للمجتمع وفقا لخصوصية كل دولة باستغلال عقلاني للموارد المتاحة (الطبيعية، الصناعية، الخدمات،...) من خلال الإستفادة من الموارد المتوفرة بشكل أكثر بتكلفة أقل للحصول على إنتاج أوفر من أجل استيراد الموارد الأخرى الغير متاحة لضمان التغطية الأساسية للمجتمع. وهذا في إطار التجديد في الموارد الطبيعية والاقتصادية لتحقيق أهداف النظام المستدام اقتصاديًا الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على التوازن الاقتصادي.

ويرى الباحث: أنه من اللازم تحديد الاحتياجات التنموية لتحليل المستقبل من واقع تشخيص الوضع الراهن، وتتدرج الحاجات الأساسية والضرورية من أجل اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة حيث يُدرج كل من: الغذاء، المسكن، مستوى حياة لائق

ضمن الحاجات الأساسية وتحسين ظروف العمل، مزيد من السلع المادية والثقافية وتحسين إدارة الموارد وترشيدها بما يحافظ على البيئة في إطار الحاجات الضرورية.

(٢) الاهتمام بتطوير المصارف والبنوك الاسلامية: حيث إن الأزمات الاقتصادية أثبتت الجدلية الواقعة بين سعر الفائدة و الإستثمارات والميل الحدي للإدخار، واختيار المشاريع النافعة لضمان الربح من خلال المضاربة أو الشركة أو الأساليب الأخرى لتطوير النظام المصرفي الإسلامي، بل ولجوء الدول الغربية إليها عند دخولها في أزمات مالية كتجربة المصرف الاسلامي بلوكسمبورغ أيضا تواجدها بسويسرا، انجلترا.. بل وهي تشهد نمواً سريعاً على الصعيد العالمي واهتماماً متزايداً في الدراسات الأوروبية على نطاق واسع.

إن هذا الإهتمام ينطلق من فكرة ربط العمل بالمال التي أصبحت تشكل عائقًا أمام القيام بمشاريع استثمارية لأن العمل مقيد بشروط مالية، ونجاح المشروع ليس مشروطًا فقط بحجم المال بقدر ما سيكون مشروطًا بتحويله إلى وسيلة عمل بين الأيدي التي تحركها إرادة البقاء كتجربة يابان التي لم تلقى أي حقنة مالية وأصبحت تحتل اليوم رتبة الدول الإقتصادية الثالثة في العالم.

(٣) توظيف التكنولوجيا واستخدامها في تطوير الطاقات المتجددة: كالطاقة الشمسية حيث أن نسبة التشمس عالية في الدول العربية بشكل خاص وكذا الطاقة الهوائية باستغلال سرعة الرياح.

(٤) الحد من الفوارق الطبقية والتوزيع العادل للثروة: حيث أخفق التيار الاشتراكي بعد مناداته بالطبقة العاملة وإعادة التوزيع حيث أن الفائض يعود للدولة وبالتالي أثبت عدم فعاليته براغماتيا، بل وإخفاق الرأسمالية أيضا في الملكية الخاصة لعناصر الانتاج فأصحاب رؤوس الأموال هم الذين يحصلون على الأرباح والفائض والعامل يتقاضى دخله مقابل مجهوده، زيادة على ذلك امتداد القطاع الخاص إلى الجانب السياسي لإدارة شؤون الدولة، تزداد قوة أصحاب الثروة وتتراجع الطبقة العاملة، وعليه التشجيع على زيادة الانتاج لضمان التوزيع العادل للعوائد.

(٥) الأمن السياسي والعسكري: حيث لا يمكن إجراء أي تخطيط اقتصادي في غياب الأمن، فداخليًا سيمنع ممارسة النشاطات الزراعية، الصناعية، وخارجيًا العزوف عن القيام

باستثمارات خارجية، زيادة على ذلك ينبغي توظيف القيادات الفعالة القادرة على إثبات أداءها الوظيفي المنوط به.

وهو ما يبرز تأثير عناصر القيادة المستدامة، وهي التنوع في القوى العاملة لتعزيز الإبداع، والعدالة التنظيمية، وتطوير العاملين، والتوازن بين حياة العمل والحياة التنموية[٦٠].

ومن الجدير بالذكر أن نشير في هذا الصدد، إلى أن العراق يمتلك موارد زراعية، كالأراضي الزراعية والمياه والقوى العاملة، وهو ما يكشف عن قدرة العراق في تأمين حاجات سكانه الغذائية باستغلال هذه الإمكانات الزراعية المتاحة[٦١].

تعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيس في محافظة كربلاء، لكونها تشمل مساحات زراعية واسعة تنتج مختلف المحاصيل الزراعية وبضمنها محاصيل الحبوب التي تشكل الغذاء الرئيس للسكان ومصدرا للموارد المستدامة **في العراق**[٦٢].

أهم المعوقات التي وقفت حائلة دون تحقيق أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الدراسة (قضاء سميل) وهي الاكتفاء الذاتي، وذلك من خلال رفع الدخل الاقتصادي بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٦٣].

وقد وفرت خطة التنمية الوطنية (٢٠١٦- ٢٠٢٠) الإطار الملائم من تحديد أهداف التمية المستدامة[٦٤].

---

(٦٠) أنيس أحمد عبدالله، دور عناصر القيادة المستدامة في تعزيز المزايا التنافسية المستدامة: دراسة وصفية تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص٥١٦.

(٦١) إسماعيل مصطفى عبدالرحمن، التنمية الزراعية المستدامة في العراق: الإمكانات والتحديات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، العدد ٤، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٢، ص١٦٤.

(٦٢) بنين قاسم هادي، إمكانات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة كربلاء، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٣١، جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات، ٢٠٢٠، ص٣٧٤.

(٦٣) سحر سعيد قاسم الطائي، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في قضاء سميل، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد ٤، جامعة الزيتونة الدولية، ٢٠٢٢، ص٣١٢.

(٦٤) سامي عبيد محمد، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية الوطنية "٢٠١٦–٢٠٢٠" لإقليم كردستان العراق، العلوم الاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٦٨، جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣، ص٥٦.

(٦) الإصلاح الاقتصادي: ويتم ذلك من خلال ترشيد النفقات بدراسة الميزانية العامة ودعم عجلة الإقتصاد بدعم الواردات من خلال التسيير المحكم للموارد الطبيعية والاقتصادية كما سبق الذكر.

(٧) العمل على إحياء أسس النظام الإقتصادي الاسلامي: وذلك من خلال استغلال إعادة تفعيل صناديق الزكاة واللجان المنظمة لضمان أخذ كل فقير نصيبه من الزكاة كل سنة سواء المال أو الزروع والثمار وحتى المعادن. وكذا تفعيل الصناديق الوقفية خاصة مع عجز الدول على تغطية جميع القطاعات وحتى القطاع الخاص لم يعد قادر على المشاركة في الخدمات لنقص المبادرات الفردية، لذا ينبغي استثمار الدولة للوقف للتخفيف من أعباءها.

ثانيًا – البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يتمحور البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حول تحقيق العدالة في التوزيع، الصحة، التعليم، المساواة الاجتماعية والمحاسبة الاجتماعية ،السياسية وتوسيع فرص المشاركة السياسية، بمعنى آخر توفير البيئة الإنسانية الملائمة لحياة أطول وصحة أفضل ولكي يكون الإنسان في خدمة الاقتصاد، فإن الاقتصاد ينبغي أن يكون في خدمة الإنسان.

فرغم أن التنمية الاقتصادية أمر مهم وضروري لكن الأهم هو إتاحة الفرص العادلة للأفراد لكي يعيش كل منهم حياة طويلة وصحية، ومنتجة فالأفراد هم الثروة الحقيقية[٦٥].

وهو ما يوضح أهمية دور المكتبات ووسائل الإعلام في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، وكذلك العلاقة ما بين أثر مكونات وأبعاد المشاركة المجتمعية ومستواها في التنمية المستدامة[٦٦].

ينطلق البعد الإجتماعي من فكرة أن الإنسان هو قائد التنمية وبالتالي فالإهتمام بالتنمية الموارد البشرية وتعبئتها بالوعي بضرورة المشاركة في العملية التنموية.

---

(٦٥) تقرير التنمية البشرية، ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني:

WWW.Undp.otg.

تم زيارة الموقع: ٢٠٢٤/٧/٢٢، الساعة ٥ مساءً.

(٦٦) سعاد محمد الجاسم، دور المكتبات في تعزيز أهداف التنمية المستدامة: مكتبة مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ٤١، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، ٢٠٢٠، ص١٦٢.

(١) المشاركة الشعبية في العملية التنموية: تقوم التنمية على ساقين إحداهما الحكومي، والأخرى الأهالي ومن الخطورة أن تسير التنمية على ساق واحدة –أي ضرورة تقاسم الأدوار لكل من الحكومة من جهة والمواطن من جهة أخرى– تظهر أهمية المشاركة الشعبية في عمليات التنمية في أن المواطن يتعلم كيف يحل مشاكله، أيضا من خلال الهيئات غير الحكومية التي تؤدي دوراً رائداً قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية أن تؤديه نظراً لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بسرعة لرغبات الجماهير كما تفتح في بعض الأحيان الميادين جديدة للخدمات والنشاط وتساهم بذلك ماديا ومعنويا في توجيه أنظار الحكومة إلى ميادين جديدة، كما أن عمليات المشاركة الشعبية تزيد من الوعي الإجتماعي للشعب لاضطرار القائمين عليها إلى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث المواطنين على الاشتراك والمساهمة.

فضلًا عن ذلك، فإن المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضروري يساعد الحكومة على اكتشاف نقاط الضعف ويقلل بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسؤولين التنفيذيين وتفادي لأي احتمالات الانحراف، وكذلك فإن المشاركة تجعل المواطنين أكثر حرصاً على المال العام وهي مشكلة تعاني منها الدول النامية. ومنه فهي تؤدي إلى تعليم الشعب عن طريق الممارسة.

ومن هنا يلزم التخلص من الضعف في تنفيذ المخططات الأساسية للخطط العراقية من خلال التغيير المستمر في استعمالات الأرض وتأثيرها السلبي على أبعاد التنمية المستدامة[٦٧].

(٢) الاستثمار الاجتماعي: إن المجتمع الذي لا ينتج أفكاره لا يستطيع أن يصنع انتاجه الاستهلاكي، وما يعاب على الإنسان في الدول العربية أن له اختلال في المعادلة الشخصية وهي كل ما يمتلكه أو يكتسبه الفرد من ثقافة عبر التكوين والتربية لذا يجب الإهتمام بالاستثمار الاجتماعي لدفع الإستثمار الاقتصادي وتحويل العلم إلى معرفة تنظيمية تستخدم في التخطيط وخلق الرقابة الذاتية والمسؤولية فالجانب الإجتماعي هو المحرك للجانب الاقتصادي والسياسي

---

(٦٧) حسين على كريم، التنمية المستدامة في ظل التخطيط الحضري، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد ٢٨، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص٩٩.

ومستقبل الدول العربية متوقف على إرادة الشعوب أنفسهم لا على المساعدات الخارجية يقول تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" سورة الرعد آية.

فالمجتمع له واجبات في عولمة تفكيره وفق ما يتطلبه الوضع الراهن بالاهتمام بالثقافة السياسية والوعي الفكري. إن تنمية الموارد البشرية ستبقى محصورة في إطارها النظري إلا إذا ما وجدت سياق خارجي يشكل مخرجات التكوينات التعليمية. أيضا عامل المواطنة بربط المصلحة الذاتية بالمصلحة العامة.

إن الصين تقدمت إقتصادياً بسرعة مرموقة، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في خطط تنميتها مبدأ الإتكال على الذات، أي بالتعبير الإقتصادي مبدأ الاستثمار الاجتماعي من الإنسان الصيني، والتراب الصيني والزمن المتوفر في كل أرض، كما طبقت من ناحية أخرى مبدأ الإستفادة من التجارب الفاشلة مثل تجربة التعدين الريفي غي نطاق ما أسموه الوثبة إلى الأمام... وبالتالي فالصين وضعت كل تبعيات التنمية على كاهل الشعب، وعوضت الإمكان المالي بالإمكان الإجتماعي تعويضاً جعلها رائدة العالم الثالث بلا جدال.. وعليه فيجب أن تتضمن النهضة الإقتصادية الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الإقتصادية الأولى بوصفه وسيلة تتحقق بها التنمية(٦٨).

وفيما يتعلق بالمعادلة المتراجحة للإنتاج والإستهلاك، فأنه إذا كان الانتاج يفوق الإستهلاك فهذا يعكس مجتمع نام وإذا كان الانتاج والاستهلاك متساويين فهذا يمثل مجتمع راكد، أما إذا كان الإنتاج أصغر من الاستهلاك فهذا مجتمع منهار.

وما اليابان إلا مثال على ذلك فكيف لأرخبيل من الجزر أن يحقق وزن اقتصادي يضاهي الفواعل الدولية الكبرى و المجتمع الصيني الذي لا يعرف الكسل ولا العجز وهو في تسارع مع الزمن، زد على ذلك فكوريا الجنوبية تحولها من دولة زراعية فقيرة إلى أكثر الدولة المصنعة في العالم، باعتمادها على دمج الجانب التعليمي بالتخطيط الإقتصادي وغرس قيم التفاني في العمل، وحب العمل.

---

(٦٨) حسين على كريم، التنمية المستدامة في ظل التخطيط الحضري، المرجع السابق، ص٩٩.

وعلى لك، فإن للجامعات - في العراق - مكانة فريدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كونها المؤسسة التعليمية الرئيسة المعنية بإنتاج ونشر المعارف العلمية والتكنولوجية والاجتماعية، سواء من خلال البرامج التعليمية أو الأفكار والتجارب العملية(٦٩).

ومن هذا المنطلق –منطلق التأكيد على الموارد البشرية–تأتي فكرة إستراتيجية "التنمية المستدامة" مدعمة لهذا الإهتمام، وذلك من خلال تسليطها الضوء على مفهوم العدالة(٧٠).

ثالثًا – البعد البيئي للتنمية المستدامة: يعتبر البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التي ترتكز عليها التنمية المستدامة، وذلك راجع للتلازم الكبير بين مصطلحي البيئة والتنمية والذي نادت به لجانا وملتقيات وقمم عالمية،وتتحقق الاستدامة البيئية اعتماد على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة في جوهانسبرغ سنة ٢٠٠٢ المتعلق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها.والاستدامة البيئية تتحقق من خلال المحافظة على قاعدة ثابتة من المحافظة على الموارد الطبيعية بتجنب استنزاف الموارد المتجددة والموارد غير المتجددة، ويتضمن ذلك التنوع الحيواني وتوازنه والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية، مكافحة التلوث واستبعاد أنماط الإنتاج السيئة.

فالتنمية عندما تراعي البعد البيئي تؤدي إلى الكفاية البيئية التي تعطي نتائج من أهمها: إضافة قيمة وجودة للحياة ورفع مستوى جودة السلع والخدمات وتعزيز نظافة العمليات وجعل التوزيع والاستهلاك قابل للاستمرار والتطور(٧١).

وتحتل قضية البيئة مكان الصدارة في الاهتمامات القومية وذلك لأن إهدار البيئة يؤثر بطريقة سلبية على التنمية، لذلك يجب على الأفراد والحكومات منع إستنزاف موارد البيئة، كما يجب عليهم تطويرها أيضا، يمكن القول أن تحقيق التنمية البيئية يتوقف على أمرين وهما:

(١) السكان: من المعروف أن تزايد السكان يعتبر واحداً من أهم المشاكل البيئية(٧٢)، إلا أن هذا ليس مطلقا في جميع الأحوال فكما يعتبر الإنسان محركا للعملية الاقتصادية هو كذلك بالنسبة للبيئة، يؤثر إما إيجابا بالمحافظة على محيطه أو سلبا بعدم احترامها.

---

(٦٩) رائد علي مشكل، الإنفاق على التعليم لتحقيق التنمية المستدامة: بين الواقع والطموح، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٤٠، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣، ص١٣٩.

(٧٠) رائد علي مشكل، الإنفاق على التعليم لتحقيق التنمية المستدامة: بين الواقع والطموح، مرجع سابق، ص١٤٠.

(٧١) حسين على كريم، التنمية المستدامة في ظل التخطيط الحضري، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) التكنولوجيا: من خلال استخدام المهارات والأدوات التكنولوجية للمحافظة على البيئة، والاستخدام الأمثل للموارد دون الإضرار بالبيئة

إن التغيرات المناخية الناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر من النشاطات الانسانية الذي يؤدي إلى تغير في مكونات الغلاف الجوي نلمسه في التقلبات المناخية في مختلف الفترات الزمنية(٧٣).

لقد ارتبط مفهوم البيئة بالأمن منذ الثمانينات من خلال مجموعتين: مجموعة السياسة البيئية ومجموعة الجمعية الأمنية خاصة بعد الحرب الباردة.

ويوصف الأمن البيئي على أنه استغلال الموارد الطبيعية بالمحافظة على المحيط البيئي والأرض، كما يجد مكانة في تفسير البعد الجيوبوليتيكي والعلاقة بين الانسان والطبيعة، كما يجدر الاشارة إلى النظام الايكولوجي الذي يوفر الهواء النقي والغذاء للعيش.

(٣) التهيئة المحلية في المدن والأرياف: وذلك من خلال رسكلة النفايات الصلبة والسائلة، والحد من التحضر السريع بتوفير الشروط اللازمة للعيش في الأرياف وتقليص الهوة بين المدينة والريف.

الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والاتجاه لاستخدام الموارد الطاقة المتجددة، وذلك لضمان استدامة الإقتصاد البيئي.

الحد من تلوث المياه وذلك بتصفية المياه بطرق تكنولوجية لا تضر بالبيئة.

(٤) الوقاية من التهديدات البيئية: كالاحتباس الحراري وذلك من خلال التخفيف من استهلاك الكهرباء فالكهرباء يحتاج إلى حرق وقود ملوث للبيئة، حيث أن الاحتباس الحراري نتج جراء الارتفاع المحسوس في درجة الحرارة بسبب غازات أكسيد الكربون وتلوث الهواء.

---

(٧٢)

Ahmed MELHA, les enjeux environnementaux en Algérie, Population Initiative for Peace, Juin 2001, p153

(٧٣)

http://www.envirocitiesmag.com/articles/sustainable-smart-cities/low-carbon-cities.php

تم زيارة الموقع: ٢٠٢٤/٧/٢٣، الساعة ٧ مساءً.

(٥) دعم برنامج مدن منخفضة الكربون كجزء من المدن الذكية المستدامة: اعترفت به الأمم المتحدة والذي يهدف إلى خفض معدلات الانبعاثات وخفض معدلات التغير المناخي عرضه المركز الدولي للمبادرات البيئية على الحكومات المحلية من أجل بلورة التنمية المجتمعية إلى مدن ذكية مستدامة(٧٤).

ومن ثم يجب إعداد إطار قانوني يعاقب الممارسات الخاطئة للإنسان في انتزاع الثروة النباتية من أشجار وإتلاف غابات نتيجة اللامبالات في رمي الأوساخ، وكذا المحافظة على التنوع البيولوجي والثروة الحيوانية والنباتية كتجنب الصيد المفرط والحفاظ على سلامة الأنظمة الايكولوجية.

إن مضمون مصطلح البيئة يغطي مفاهيم مختلفة وذلك حسب المستوة الثقافي للمجتمع، الجاني العلمي وخاصة البيولوجي ولهذا يبحث الجانب الإيكولوجي العلاقة بين الكائنات الحية والمحيط الذي تعيش فيه وهو القاعدة الأساسية من أجل فهم أي مقاربة عقلانية لدراسة المحيط الحيوي(٧٥).

إن إنجاز الوظائف المتعددة التي تتولاها الدولة في مختلف الميادين المنوطة بها يحتاج إلى النهوض الاجتماعي والثقافي والسياسي، فكلما زادت هذه المصادر، وحسن استخدامها إلى مصادر مالية(٧٦).

تأسيساً على ما تقدم، يكطن القول: إن عملية التنمية المستدامة تساوي مجموع كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والتغيرات البيئية، بحيث إنه إذا انخفض مستوى عاملين سيؤدي إلى تراجع التنمية المستدامة، ويمكن اعتبار كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كمتغيرات طبقًا لحلقة تكاملية، حيث يتولى الإنسان مهام القيام بالنشاطات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة، وغيرها)، وهذه النشاطات مصدرها الموارد الأولية ومصادر الطاقة من الأرض والتي تتأثر بعوامل مناخية من خلال الظواهر الطبيعية، ومن ثم فإن فهذه

---

(٧٤)

François RAMADE, Ecologie des ressources naturelles, Masson, Paris,1981, P5

(٧٥) نزار ذياب عساف، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(٧٦) شيماء فارس محمد، تنمية وتفعيل القطاعات الإنتاجية في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٣، جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٢، ص١٢٢.

العوامل تؤثر وتتأثر فيما بينها من أجل تنمية مستدامة تلبي احتياجات المجتمع باستغلال عقلاني للبيئة لضمان استمراريتها في المستقبل.

وفي العراق، تُعد السياحة من أهم القطاعات التي تلقى اهتماماً واسعاً من العديد من الدول، خاصة في السنوات الأخيرة، وتلقى درجة كبيرة من الأهمية الاقتصادية لما لها من دور كبير في حياة الأمم والشعوب سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، والسياحة في العراق من القطاعات الواعدة، وذلك لما يمتلكه من ثراء طبيعي وجغرافي وتاريخي هائل، مع العلم أن توافر الموارد السياحية، مع أهميتها، لا تكفي بمفردها لإقامة صناعة سياحية ناجحة ومستدامة، إذ لابد من الوعي بالأهمية الاقتصادية للسياحة كصناعة من حيث تأثيرها الإيجابي كمصدر للعملات الأجنبية والاستخدام، من خلال تقييم أداء قطاع السياحة في العراق وأهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع المهم(٧٧).

كما تعد تنمية السياحة البيئية أحد أساليب التنمية المستدامة في الدولة، وتسعى إلى تحقيق المنافع الاقتصادية وحق استغلالها من قبل الأجيال(٧٨).

وهو ما يؤكد علاقة وتأثير استراتيجيات التفاوض كمتغير مستقل في تنمية السياحة المستدامة كمتغير تابع في الشركات السياحية في العراق(٧٩).

وهو ما يبين أهمية مقومات القطاع السياحي، وخصائصه، وعلاقة ذلك بالتنمية السياحية المستدامة، وركائزها، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية والعمرانية(٨٠).

والشكل التالي يبين أبعاد التنمية المستدامة.

---

(٧٧) حسين منعم خلف الطائي، التنمية السياحية المستدامة في العراق: دراسة للفرص والتحديات: دراسة حالة، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة - كلية الآداب، المجلد ١٤، العدد ٥٣، العراق، ٢٠٢٢، ص٣٦٤.

(٧٨) سعد رميض جسام، تنمية السياحية البيئية في أربيل بشمال العراق، مجلة كلية السياحة والفنادق، المجلد ٧، العدد ٧، جامعة المنصورة – كلية السياحة والفنادق، ٢٠٢٠، ص٣٩٢.

(٧٩) سحر جبار كيلان، استراتيجيات التفاوض وتأثيرها في تنمية السياحة المستدامة: دراسة تحليلية لآراء عينة من شركات السفر، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٣٣، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٢، ص٢٨٢.

(٨٠) حيدر صالح محمد، اليات وسياسات التنمية المستدامة للقطاع السياحي في إقليم كردستان – العراق: رؤية مستقبلية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد ٤٩، كلية الإمارات للعلوم التربوية، ٢٠٢٠، ص٢٩٦.

شكل رقم (٢)

أبعاد التنمية المستدامة

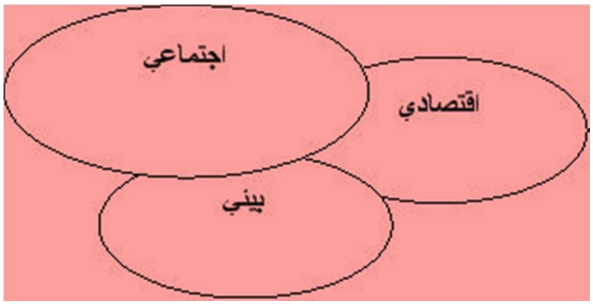

Source: Modèles du Développement durable

(www.education21.ch/sites/default/files/uploads/pdf_fr/Publications/annexe_eech_1_2012.pdf)

يوضح هذا الشكل أن كافة الأبعاد على نفس القدر من الأهمية فالنمو الاقتصادي، الأمن الاجتماعي والتهيئة البيئية هي أهداف متساوية الأهمية وبذلك يجب أن تحظى بتوازن مستمر، فالتقاطع بين الأبعاد الثلاثة هو الذي يشكل الاستدامة.

حيث أصبحت التنمية المستدامة أسلوباً من أساليب التنمية التي تتطلبها الحياة المعاصرة، وقد استحوذت على اهتمام دولي وإقليمي كبير، وبذلت بهذا الاتجاه جهوداً حثيثة ومتواصلة أسهمت فيها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، فضلًا عن الخبراء والعلماء المهتمين بالتنمية، ولما كان العراق يعاني من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، تضافرت جميعًا لتشكل تحديات حقيقية أمام التنمية المستدامة وتلحق أثرًا بليغًا بالمجتمع ولاسيما ما يترتب على الحروب وأعمال الإرهاب الذي ألحق الكثير من التلوث بالتربة والمياه والهواء، فضلًا عن ذلك فإن ظاهرة التصحر تتسع والغطاء النباتي ينحسر ومناسيب مياه الأنهار تتراجع مع تخلف في نظام الصرف الصحي وإطلاق كميات كبيرة من مخلفات المصانع إلى مجرى الأنهار مباشرة، فإن التنمية المستدامة في العراق تواجه تحديات ومعوقات كبيرة ومتنوعة تحتاج إلى آليات عمل وإرادة صادقة لتحقيقها، الأمر الذي يتطلب إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تُعد على وفق المعايير العلمية الرصينة وتستند إلى

المقومات الفعلية المتاحة والعمل على صيانة وإدامة وتحديد البنى التحتية اللازمة للتنمية المستدامة، ورفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية التنمية لضمان استجابة المجتمع وتماسكه[٨١].

تأتي أهمية المعايير في تحديد الأهداف المراد تحقيقها في مجال التنمية المستدامة، والخطوة الأساسية فيها هي صياغة الأسئلة وفق معايير عامة، لا سيما للتقييم هع الاهتمام بأهمية الجانب التنموي[٨٢].

حيث إن التنمية المستدامة، تعني أن الإنسان هو محور الاهتمامات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، فهو الوحيد القادر على العمل على هذه المجالات وكذا حماية الأرض، وتكون التنمية قابلة للحياة، من خلال الجمع بين المجال الاقتصادي والبيئي، أي أنه حتى يكون النمو الاقتصادي كافيا يجب أن يكون مستندا على مصادر طاقة متجددة؛

- **تنمية ملائمة للعيش:** هو مزيج من المجال البيئي والاجتماعي، أي مكافحة الاحتباس الحراري، من أجل ضمان بيئة معيشية مقبولة، ولن يتم ذلك إلا من خلال فكرة الحد من التفاوت بين الشمال والجنوب؛ كما يجب أن تكون التنمية عادلة، من خلال مزيج من المجال الاقتصادي مع احترام حقوق الإنسان، أي تسهيل حصول الجميع على التعليم التدريب، والذي يتم من خلال تحقيق أكبر قدر من العدالة في التجارة العالمية على وجه الخصوص وهذا يعني أن التداخل والترابط بين هذه الأبعاد الثلاثة (البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) هو الذي يحقق لنا التنمية المستدامة.

وفي العراق، يسهم التعليم في إكساب قوى العمل بالاتجاهات الملائمة للإنتاج، ما يساعد على إحداث النقدرة على التنمية المستدامة[٨٣].

المطلب الثالث

---

(٨١) سحر جبار كيلان، استراتيجيات التفاوض وتأثيرها في تنمية السياحة المستدامة: دراسة تحليلية لآراء عينة من شركات السفر، مرجع سابق، ص٢٨٤.

(٨٢) مريم عبدالله محمد، تطبيق معايير التنمية الحضرية المستدامة في مدينة الزبير، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد ٢٥، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، ٢٠٢٣، ص١٥٩.

(٨٣) محمد مجيد رسولي المعمار، تطوير التعليم وأثره على التنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ١٦، ٢٠٢١، ص٥٢.

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدور موازنة البرامج والأداء في تحقيق التنمية المستدامة في العراق

تلعب موازنة البرامج والأداء دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستجامة في العراق، ويبدو ذلك من خلال إبراز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة بالنظر إلى أهدافها، ومبادئها، ومؤشراتها، ومتطلباتها، ومدى مساهمة موانة البرامج والأداء في تحقيق هذه الأهداف، وهو ما نبينه فيما يلي:

أولًا – أهداف التنمية المستدامة في ضوء موانة البرامج والأداء:

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة جهودًا حقيقية لمواكبة المسيرة التقدمية في العالم، وذلك من خلال تطبيق مبادئ وقواعد موانة البرامج والأداء في العمل الهادف والواسع لإنجاز صورة مستقبلية عن العراق تكون زاهرة في مجالات الحياة(٨٤).

ولقد حددت للتنمية المستدامة أهدافًا واضحة المعالم؛ حيث تنطلق التنمية المستدامة من مبدأ ضمان عدم الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويتطلب هذا عدم استنزاف الموارد الطبيعية عندما تُلبي الأجيال المعاصرة حاجاتها من الطاقة، أي أن واجب هذا الجيل اعتماد التنمية المستدامة التي تتحقق من خلال التفاعل بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية، ويحافظ على البيئة من أعمال التلوث وعلى الموارد الطبيعية من الاستنزاف(٨٥).

كما أن الهدف الأمثل لموانة البرامج والأداء في تحقيق أهداف للتنمية المستدامة التوفيق بين التنمية الاقتصادية من جهة، والمحافظة على البيئة تنشيط النمو من جهة أخرى، لتلبية الحاجات الإنسانية، وضمان مستوى سكاني مستقر، والمحافظة على قاعدة الموارد وتعزيزها، وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة، وتحقيق

---

(٨٤) ميسم ياسين عبيد كاظم، الشباب والتنمية المستدامة في العراق: التحديات والخيارات، مجلة الآداب، عدد خاص، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠١٩، ص٣٨٤.

(٨٥) حسن لطيف كاظم الزبيدي، العراق وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٢، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٢، ص٧٦.

استغلال واستخدام عقلاني للموارد، وتحقيق نمو اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وكل هذا يتطلب تضافر جهود فئات المجتمع(٨٦).

قياس دور الوعي البيئي المتمثل بالوعي بممارسة الاستدامة، والوعي السلوكي والموقفي، والوعي العاطفي، في التنمية المستدامة المتمثلة بالأنصاف والعدالة(٨٧).

ويمكن إبراز أهم أهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الرسم التخطيطي التالي:

شكل رقم (١)

أهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة

المصدر: دوغلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠١٩، ص٧٢.

ولبيان المزيد من أهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة، فإننا نشير إلى **ما** اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ خطة عمل تحت عنوان

---

(٨٦) هبة مصطفى كافي، التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال، ألفا للوثائق نشر استيراد وتوزيع الكتب، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٧، ص٣٦.

(٨٧) فرحان محمد حسن الذبحاوي، الوعي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٦٦، الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٢، ص٨٦٢.

تحويل عالمنا" خطة التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيقها في آفاق٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٣٠ هي خطة عمل للناس والكوكب والرخاء والسلام والشراكة وستنفذها جميع البلدان، ولقد سطرت هذه الخطة ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة والتي تعمل على الوصول إليها وتحقيقها في آفاق عام ٢٠٣٠، وتتمثل هذه الأهداف في[٨٨]:

الهدف الأول: تهدف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة، إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ حيث احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في البحث العلمي، حيث انصبت أغلب اهتمامات الباحثين على معرفة المشاكل المترتبة أو الناتجة عن هذه الظاهرة وما ترتب عليه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية تثر سلبًا على التنمية المستدامة في البلاد[٨٩].

وفي العراق ألقى الفقر بظلاله على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية في العراق، حيث أدت الأوضاع السياسية والأمنية إلى تدهور الهيكل الاقتصادي وتراجع معدلات النمو مما زاد التأخير في دعم وتطوير مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة[٩٠]، ومن ثم يعد القضاء على الفقر بكافة أنواعه هدفًا إنسانيًا، كونه يمثل تحديًا يواجه جميع المجتمعات الإنسانية على الطلاق، لذلك جاءت التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر لتحقيق النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء[٩١].

- **الهدف الثاني:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الز ا رعة المستدامة.
- **الهدف الثالث:** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
- **الهدف الرابع:** ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.

---

(٨٨) برنامج التنمية المستدامة، ١٧ هدفًا لتحقيق عالم أفضل.

(٨٩) حنان محمد شكر الجبوري، الفقر في العراق والتنمية المستدامة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد ٥٣، كلية الإمارات للعلوم التربوية، ٢٠٢٠، ص٢٩٣.

(٩٠) حنان يونس حافظ، واقع الفقر في العراق: التحديات والمقترحات، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، المجلد ٢١، العدد ٧٦، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣، ص٩٣.

(٩١) رشا جبار معارج، واقع الفقر في العراق في ضوء أهداف التنمية المستدامة: التحديات والحلول، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٥، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢٣، ص١٦٩٢.

- **الهدف الخامس:** تحقيق المساواة بين الجنسين.
- **الهدف السادس:** ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
- **الهدف السابع:** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة.
- **الهدف الثامن:** تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- **الهدف التاسع:** إقامة بنى تحتية مستدامة قادرة على الصمود، وتشجيع الإبتكار.
- **الهدف العاشر:** الحد من إنعدام المساو اة داخل البلدان وفيما بينها.
- **الهدف الحادي عشر:** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة ومستدامة.
- **الهدف الثاني عشر:** ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة.
- **الهدف الثالث عشر:** إتخاذ إج ا رءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
- **الهدف الرابع عشر:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- **الهدف الخامس عشر:** حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر.
- **الهدف السادس عشر:** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة.
- **الهدف السابع عشر:** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتشتمل أكثر من نصف أهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة على تركيز بيئي أو تتناول استدامة الموارد الطبيعية: الفقر، والصحة، والغذاء، والزراعة، والمياه، والصرف الصحي، والمستوطنات البشرية، والطاقة، وتغير

المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامان، والمحيطات، والنظم الإيكولوجية الأرضية، ونلاحظ أن هناك تكامل بين جميع أهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة.

وبدأ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة، إبتدا ء من الأول من شهر يناير لعام ٢٠١٦، وسيتم توجيه القرارت تباعًا على مدار الأعوام الخمس عشرة القادمة، على أن يتم ذلك من خلال عقد مؤتمرات دورية مهمتها العمل على مراقبة مدى تحقيق الخطة والأهداف المسطرة، كما تعد مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة تطلع عالمي يتطلب تعاونا دوليا ومسؤولية مشتركة لتحقيق المزيد من المنفعة المشتركة بحيث دعا رؤساء الدول والحكومات إلى أن تكون أهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة ذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة وهذا لأن مجتمعاتنا تواجه تحديات هائلة: ندرة الموارد، تغير المناخ، البطالة وإنعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، كل هذا ضمن تحديات أخرى كثيرة. وتستلزم هذه التحديات من منظومة الأمم المتحدة وشركائها المساعدة في تحقيقها. ودور الأمم المتحدة في هذا التحول يتمثل في مساعدة البلدان على تنفيذ الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لخطة التنمية المستدامة في سنة٢٠٣٠ بشكل متوازن ومتكامل [٩٢].

ثانيًا – دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة:

يمكن إبراز أهم المبادئ التي تقوم على أساسها التنمية المستدامة فيما يلي:

(١) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبدأ تحديد الأولويات: على أن يتم تحديد هذه الأولويات بدقة بالغة وعناية فائقة.

(٢) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبدأ ضرورة الاستفادة: وذلك من كاقة الموارد المالية ولو قليلة جدًا.

(٣) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبدأ اغتنام الفرص المتاحة: ويهدف ذلك المبدأ إلى تحقيق الأرباح المناسبة لكافة الأطراف.

---

(٩٢) تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(٤) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبدأ الاستخدام الأمثل للأدوات السوقية: على أن يكون ذلك في حدود الإمكانيات المتاحة.

(٥) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبدأ الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: وذلك مع ضرورة مشاركة كافة الفئات المجتمعية.

(٦) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبدأ الإرتباط الدائم: ويكون هذا الارتباط بين الحكومة متمثلة في القطاع العام من جهة، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، وضرورة التعاون من أجل تحقيق أهداف مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى ذلك، يعد القطاع الخاص أحد الروافد الرئيسة للاقتصاد الوطني، وأن إي تقدم لمستوى هذا القطاع دليل على النمو العام لاقتصاد البلد، بيد أن استمرار العنف والدمار وتأخر إعادة الأعمار وتباطؤ الاستثكار ساهم بشكل كبير في عرقلة تطوير مواونة البرامج والأداء لتحقيق التنمية المستدامة [٩٣].

(٧) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق مبدأ التركيز على حماية البيئة: وبمعنى آخر مراعاة إدخال البعد البيئي في كافة خطط التنمية من بدايتها إلى نهايتها.

ثالثًا – دور مواونة البرامج والأداء في قياس مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

يأتي وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة هو الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة، وناجعة، وملائمة، ومتاحة في اللحظة المناسبة،وقد حاول واضعو هذا الدليل الخروج بمؤشرات تغطي معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة، وأهم مؤشرات التنمية المستدامة هي:

(١) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة:

تمثل مؤشرات التنمية في العراق، حجر الأساس للتنمية المستدامة، وإن تحديد أهم التحديات الصحية والاقتصادية والديمغرافية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة

---

(٩٣) حسن لطيف كاظم الزبيدي، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٧، العدد ٤، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص٢٨.

٢٠٣٠ من الأمور المهمة في تحقيق رفاهية السعوب وتقدمهم[٩٤]، حيث يتم التركيز في الجانب الاقتصادي على كثير من المؤشرات المتنوعة مثل نسبة إسهام الفرد في الناتج المحلي الإجمالي؛ وقياس التوجه للادخار؛ حصة الاستثمار من الناتج الإجمالي؛ ومعدلات التضخم المسجلة سنويّا؛ ونسبة الدين العام إلى إجمالي الدخل القومي؛ وقياس التطور في تقنية المعلومات والاتصالات؛ والتجارة عبر الواردات والصادرات؛ والتمويل الخارجي الذي تحصل عليه الدولة ونسبته إلى الدخل القومي الإجمالي، وأيضاً قياس نسبة التحويلات إلى إجمالي الدخل القومي.

وفي هذا الصدد نود أن نشير إلى أن أهم ما يتميز به العراق وهو تحليل الإيرادات المالية التي يحصل عليها بشكل أساس، رغم تعدد أوجه ومصادر الإيرادات المالية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٩٥].

تأسيسًا على ما تقدم، يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، يعتمد عليه لتحديد القوة الاقتصادية للدولة، وتتصف العراق كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بين النتائج المحلي والتنمية المستدامة[٩٦].

(٢) دور مواونة البرامج والأداء في تحقيق المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة:

وتشمل المؤشرات التالية[٩٧]:

---

(٩٤) وداد أدور وادي، تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق باستخدام أسلوب التحليل العاملي، مرجع سابق، ص٤٥٦.

(٩٥) العباس سمير كاظم، الإيرادات المالية وإمكانية تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة في العراق وفق خطة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٥، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢٣، ص١٩٥٨.

(٩٦) محمود صالح محمود الدورى، التنمية المستدامة وعلاقتها بالناتج المحلي بالعراق خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٨، المجلة العلمية للبحوث التجارية، السنة ٨، العدد ٢، جامعة المنوفية - كلية التجارة، ٢٠٢١، ص٦٥.

(٩٧) العباس سمير كاظم، الإيرادات المالية وإمكانية تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة في العراق وفق خطة التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص١٩٥٩.

(أ) دور مواونة البرامج والأداء في تحسين مستوى مؤشر المساواة الاجتماعية: تركز التنمية المستدامة على مسألة المساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية لاسيما "للموارد المحدودة"، إذ لها نظريات عدة من أهمها النظرية الداعمة لأولوية التنمية[٩٨].

وتمثل نوعية ومستوى الحياة المشتركة، وهي انعكاس لمستويات تطبيق العدالة وشمولها عند توزيع الموارد والحصول على الفرص لكل فرد من الصحة والتعليم والعمل، وتحقيق العدالة للأجيال الحالية والمستقبلية، ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين هما:

- ١- **مؤشر الفقر:** يمثل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل.
- ٢- **مؤشر المساواة في النوع الاجتماع:** يعكس مدى المساواة بين الجنسين في الجوانب الاقتصادية والمشاركة السياسية واتخاذ القرارات.

(ب) دور مواونة البرامج والأداء في تحسين مؤشر الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق بين الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة حيث أن تطور الخدمات الصحية والبيئية له تأثير في نجاح أو فشل خطط التنمية المستدامة.

(ج) دور مواونة البرامج والأداء في تحسين مؤشر التعليم: يتمثل هدف مؤشر التعليم في تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والذي يقاس بالمؤشرات التالية:

١- مؤشر صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي.

٢- دور مواونة البرامج والأداء في تحسين مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة: وذلك لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ سنة.

(د) دور مواونة البرامج والأداء في تحسين مؤشر السكن: تمثل في ضرورة توفر السكن اللائق للمواطنين، ووضع خطط لاستيعاب الحاجات المتزايدة للسكن.

(هـ) دور مواونة البرامج والأداء في تحسين مؤشر النمو السكاني: يقاس من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان.

---

(٩٨) سونيا آرزروني وارتان، المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ٩، عدد خاص، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩، ص٢١٧.

(٣) مؤشرات التنمية المستدامة البشرية:

على الرغم مما حققه العالم في العقود الماضية من تقدم كبير في مؤشرات التنمية البشرية، بهدف التمتع بحياة صحية وطويلة وخلاقة مع مستويات أقل من الحرمان والارتقاء بجودة نوعية الحياة[٩٩].

وفي هذا الإطار يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام ١٩٩٠والذي يتضمن مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب الدول في إطار ثلاث مجموعات تعكس مؤشرات التنمية البشرية (مرتفع، متوسط، ضعيف).

وقد تطورت منهجية حساب هذا المؤشر وخاصة طريقة احتساب مستوى الدخل الفردي، حيث أضيفت إليه مؤشرات مساندة تشمل معيار تمكين النوع الاجتماعي الذي يحتسب مؤشرات التنمية البشرية معدلا على أساسه لأغراض قياس مدى مشاركة المرأة في الحياة السياسة والاقتصادية.

ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية على أساس متوسط ثلاث مكونات هي: معدل العمر، المستوى المعرفي ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب االلتحاق بالمدارس في المراحل التعليمية ويتراوح بين صفر و ١٠٠، مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج الداخلي الخام الحقيقي .

(٤) المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة:

تتمثل أهم المؤشرات البيئية في :

١- مؤشر قياس ظاهرة التغير المناخي عبر قياس نسبة إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وإنتشار المركبات السامة يقاس من خلال معدل إستهلاك المواد الكيماوية السامة ومبيدات الحشرات في الزراعة؛ حيث يمتلك العراق موارد زراعية، كالأراضي الزراعية والمياه والقوى العاملة، يهدف البحث إلى الكشف عن قدرة العراق في تأمين حاجات سكانه الغذائية، ن خلال استغلال هذه الإمكانات الزراعية، ومن ثم يجب تذليل المعوقات التي تعيق

---

(٩٩) عدنان ياسين مصطفى، جائحة كورونا وأهداف التنمية المستدامة في العراق: التضامن الإنساني في مجتمع متحول، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٣، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢١، ص٧٣٧.

التنمية الزراعية في البلد؛ حيث إن استغلال موارد العراق الزراعية غير كافية لتلبية حاجات السكان الغذائية في ظل الإنتاجية السائدة، وهو ما يترتب عليه ضرورة وضع خارطة زراعية شاملة لجميع مناطق العراق، وفقًا لما هو متوفر من الأراضي والمياه والأهمية النسبية لكل منتج(١٠٠).

تمثل معوقات التنمية، والعوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية والحيلولة دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها(١٠١).

إن تركز الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية تترك أثارًا في البنية المكانية، كما يسهم مبدأي التخصص والكفاءة الاقتصادية المكانية في تحديد وإقرار النشاطات والفعاليات، وتأمين مبدأ العدالة الاجتماعية في إنماء المكان من خلال تساوي فرص الناس في الحصول على الخدمات الأساسية وخدمات البني التحتية، وفرص العمل في أي منطقة أو مدينة أو قرية بالمحافظة، فقد أظهرت نتائج التحليل لمؤشرات البنية المكانية للمحافظات وجود إمكانات صناعية وزراعية كبيرة في البلاد، وهو ما يتطلب إيجاد سياسات للتنمية المكانية تؤخذ في الاعتبار أهمية البلاد الزراعية والسعي إلي الاستثمار في المشاريع الصناعية وإلى إعمار المشاريع القائمة، وفي العراق استحوذت محافظة بغداد على أعلى درجات التنمية القطاعية الإنتاجية الصناعية والزراعية، في حين أتت بقية المحافظات ضمن سلم أوليات التنمية، وفي تحليل للبنية المكانية في محافظة القادسية أظهر البحث التوجهات الجديدة لنشر مبادئ اللامركزية في محافظات العراق لنشر التنمية بشكل متوازن في البلاد، وهو ما يمكن أن تنعكس ايجابيتها على تنمية وإعمار المحافظات وتطورها العمراني، من خلال مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه من الضروري تنفيذ مشاريع التنمية والأعمار وفقًا للميزة النسبية للمحافظات، وتعزيز دور مشاركة المجتمعات المحلية عبر تمثيلها المجالس المنتخبة

---

(١٠٠) إسماعيل مصطفى عبدالرحمن، التنمية الزراعية المستدامة في العراق: الإمكانات والتحديات، مرجع سابق، ص١٦٤.

(١٠١) نبراس هادي هجول، معوقات التنمية الاجتماعية في العراق، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٥، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢٣، ص٢٣٤٥.

من أجل رسم رؤيا اقتصادية واجتماعية وعمرانية وفق متطلبات وظروف كل محافظة من محافظات العراق[١٠٢].

وأمام ما تقدم، فإن التنظيم المكاني يشكل الركن الأساس في تحقيق التنمية بنوعيها المكانية والقطاعية، وهنا يمثل الاستثمار الأمثل البوابة لتحقيق تلك الأهداف، ونظرا لندرة الأمطار وموسميتها والتمدد الحضري، غ'م ذلك يؤثر بالسلب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[١٠٣].

٢- مؤشر قياس إستنزاف طبقة الأوزون وتغيير المناخ.

٣- مؤشر نسبة الإنبعاثات الضارة بجودة الهواء ومدى تلوث هواء.

٤- مؤشر مدى تركز ملوثات الهواء في الحواضر وتقاس من خلال استهلاك الطاقة، النفايات العمومية غير المدورة، كمية النفايات العمومية.

إذن تكمن أهمية المؤشرات في أنها تحقق ما يلي:

(أ) تساعد في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.

(ب) تعد أداة فاعلة للرقابة على أداء الأجهزة الحكومية والمنظمات المجتمعيةــ وهو ما يكشف عن دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي ضوء أعمال منظمات ريادة الأعمال المسجلة في دائرة تسجيل الشركات[١٠٤].

- (ج) تساعد في إجراء المقارنة لمعرفة الدول الأغنى والأكثر تقدماً والدول الأفقر والأقل تقدماً.
- (د) تقارن بها الأوضاع داخل حدود الدولة الواحدة وبين المناطق الجغرافية المحلية.

---

(١٠٢)العباس سمير كاظم، الإيرادات المالية وإمكانية تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة في العراق وفق خطة التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص١٩٦١.

(١٠٣) رياض محمد علي المسعودي، التنمية المكانية للأراضي المروية أدارة لتحقيق التنمية المستدامة،، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد ١٢٢، جامعة المنوفية – كلية الآداب، ٢٠٢٠، ص٤.

(١٠٤) لؤي ناصر جبر، دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية تحليلية لمنظمات ريادة الأعمال، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد ٣، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣، ص٢٤٢.

- (هـ) تقييم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المرسومة.
- (و) تحديد مدى الالتزام بالإطار الزمني المخصص لتحقيق الأهداف وهل تسير الخطط بشكل سريع أم بطيء على أرض الواقع.
- (ز) الاستفادة من تجارب الآخرين فيما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه.
- (ح) تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.

وجود فجوة واضحة في خطط التنمية في العراق، إذ إن هنالك غياب للبعد البيئي في محاورها إضافة إلى الآثار السلبية للفساد الإداري والمالي المؤسساتي، مما يؤدي إلى تعثر عملية التنمية المستدامة، التي ترتكز على ثلاثة أبعاد في نجاحها، هي البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم يجب وضع نظام متكامل للرصد والتقييم والمتابعة البيئية(١٠٥).

إن التنمية المستدامة في مضمونها هي الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل. كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد المحدودة التي تتلاشى بالتدريج دون أن تتجدد بل والمعرضة إلى الفناء؛ بحيثلا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة مما بقي منها.

تأسيساً على ما تقدم، فإن التنمية المستدامة تشير إلى رشادة استخدام الموارد الاقتصادية واستثمارها بشكل كفء، بما يؤمن التوازن الأحيائي والبيئي مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة(١٠٦).

رابعًا – متطلبات التنمية المستدامة:

من خلال العرض السابق لأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها ومبادئها وأهم مؤشراتها، فإنه يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي(١٠٧):

---

(١٠٥) فيصل محمد عليوي التميمي، البيئة والتنمية المستدامة في العراق: جدلية استغلال الموارد الطبيعية والحماية الجنائية للبيئة، مرجع سابق، ص٨١.

(١٠٦) أحمد عمر أحمد الراوي، ريادة الأعمال وإمكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المنصور، العدد ٣٩، كلية المنصور الجامعة، ٢٠٢٣، ص٧.

(١٠٧) سلسلة دراسات: نحو مجتمع المعرفة، "التنمية المستدامة في الوطن العربي..بين الواقع والمأمول، الإصدار ١١، مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز–السعودية، ٢٠٢١، ص٤١

(١) القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية.

(٢) سد الاحتياجات البشرية مع ترشيدالاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولياتها.

(٣) العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية، وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم، وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية.

وعلى ذلك، فإن التنمية المستدامة تساهم في تقديم نموذج مقترح لتبني اقتصاد المعرفة ودعم التنمية في العراق، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يلزم الاستفادى من تجارب الدول في تبني ذلك الاقتصاد ومعرفة نتائجها التنموية، ومن هذه التجارب - على السعثد العربي - التجربة السعودية[١٠٨]، وعلى الصعيد الدولي التجربة الألمانية كإحدى التجارب العالمية الناجحة في بناء قطاعات الدولة، وذلك بعد التحول الذي احدثه مشروع مارشال بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية[١٠٩].

إلا إن أخشى ما نخشاه في هذا الصدد، أن الإخفاقات المتراكمة في تنفيذ الخطط التنموية التي ترسم في المجتمعات النامية عامة والمجتمع العراقي خاصة إحدى الأسباب التي تحول بنا إلى القول بأننا لا يمكن استنساخ تجربة تنموية مستدامة[١١٠].

(٤) التنمية الاقتصادية الرشيدة: تنطلق أهمية وضع المعايير في المجالات كافة من خلال دورها للمساعدة في تنظيم السياسات وصياغتها، وتقييم مراحل التقدم في مجال معين، ومنها التنمية المستدامة[١١١].

---

(١٠٨) مشتاق طالب سلمان الجنابي، نموذج مقترح لتبني اقتصاد المعرفة ودعم التنمية في العراق، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٤، جامعة عين شمس – كلية التجارة، ٢٠٢٢، ص١٥٨٦.

(١٠٩) أسعد كاظم شبيب، العراق والتجربة الألمانية: مسببات الفشل وعوامل النجاح، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد ٩، العدد ٣، جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، ٢٠٢٠، ص٤٨٠.

(١١٠) هدى كريم مطلك، سياسات التنمية المستدامة: رؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٣، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢١، ص١٠١٢.

(١١١) صلاح هاشم زغير الأسدي، معايير التنمية المستدامة: مدينة العمارة انموذجا، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد ٣، العدد ٢، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، ٢٠٢٢، ص٣٧٤.

وفي هذا الإطار، لا يمكن الفصل بين التنمية المستدامة والتنمية الاقتصادية، فهما يكملان بعضهما البعض، فلا بد من وجود استراتيجية للربط بينهما للنهوض بالواقع التنموي في العراق[١١٢].

ويكون ذلك من خلال بتبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة.

- **(٥) الحفاظ على البيئة:** وذلك من خلال بالاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس من المعرفة؛ مع الدراية بأن صلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة؛
- الشراكة في العلاقات الخارجية والداخلية أي توطيد علاقات التعاون والشراكة في المعلومات داخل المنطقة والتبادل المعرفي مع الخارج بداية بالمناطق ذات الطبيعة المشابهة.

هذه المتطلبات العامة تمثل الإطار العام لعملية التنمية المستدامة ويلزم تفسيرها وفق المنظومة الحضارية للمنطقة التي تجري فيها جهود التنمية، حيث تتأثر تلك المتطلبات بطبيعة المنطقة الحضارية والثقافية والفكرية.

خلاصة القول:

أصبحت قضية التنمية اليوم من أهم القضايا التي تم تناولها في شتى حقول المعرفة، ذاك أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل والتنمية المستدامة لا تقتصر على التنمية الاقتصادية فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى التنمية الاجتماعية والبيئية، ومنه فالعلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة هي علاقة تكاملية لا يمكن الفصل بينها ولا يمكن إعطاء أفضلية لبعد عن بعد آخر، وكل هذه الأبعاد تتفاعل في إطار تكاملي فيما بينها.

وللتنمية المستدامة عدة خصائص من بينها الاستمرارية بمعنى أن التنمية هي على المدى الطويل وأيضا التوازن البيئي بمعنى تحقيق توافق وتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة، وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:

---

(١١٢) أحمد صالح أحمد، واقع التنمية البشرية في العراق، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١٢، العدد ٤٢، جامعة تكريت – كلية الآداب، ٢٠٢٠، ص٣٥١.

(١) تنشيط النمو وتغيير نوعيته.

(٢) معالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان والتعامل بحكم مع ظاهرة النمو السكاني.

(٣) صون وتنمية قاعدة الموارد من خلال الاستغلال الأمثل واستخدام عقلاني للموارد.

(٤) إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، ودمج البيئة، والاقتصاد في صنع القرار.

(٥) على كل جيل أن يحافظ على الأرض بحيث يتركها في حالة مماثلة لتلك التي تسلمها فيها فمن حق كل جيل أن يرث أرضا مماثلة للأرض التي عاش عليها، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.

تحقيق حياة أفضل للسكان:

إذن فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية تتمحور أساسا حول تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة من خلال تطوير البنى التحتية للإقتصاد، وتحقيق العدالة الإجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة وزيادة الإهتمام بمختلف النواحي المتعلقة بالتنمية البشرية،اضافة الى الحفاظ على البيئة الطبيعية.

وعليه ومما سبق يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التالية:

التنمية المستدامة تنمية مجتمعية يجب أن تسهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على مورد واحد.

إعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون إلحاق أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة.

ثانيا – اقترابات التنمية المستدامة:

(١) الاقتراب الكلاسيكي:

يتميز هذا الاقتراب بكونه يهتم بالجانب الاقتصادي والذي يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح ولا شيء غيره فتكون النتيجة هي الاستغلال العشوائي للموارد وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور وانقراض هذه الموارد.

والملاحظ أن هذا الاقتراب الاقتصادي لا يهتم بالجوانب البيئية والاجتماعية والثقافية لذلك يمكن أن نعتبره مقاربة غير شمولية ويشوبها عيوب كثيرة.

(٢) الاقترابات الجديدة

(أ) المندمجة: تتميز بالشمولية فهي تقوم على تحقيق التوازن على جميع المستويات سواء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية ولكل مستوى أهداف ومعايير.

١- **المستوى الاجتماعي:** تقليص نسبة الفقر والتقليص من نسبة الأمية وكذا المساواة بين الجنسين والتأطير الطبي واحترام حقوق الإنسان، وعلى ذلك، فإن التنمية المستدامة، بقدر ما هي قضية تنموية فهي قضية إنسانية وأخلاقية في الوقت ذاته، فلم يعد هنالك شخص في العالم يمكنه تجاهل أهمية الحفاظ على البيئة التي يعيش فيها(١١٣).

٢- **المستوى الاقتصادي:** خلق فرص الشغل والرفع من معدل الدخل الفردي

٣- **المستوى الثقافي:** الرفع من نسب التمدرس.

٤- **المستوى البيئي:** نجد مراعاة البعد البيئي في مخططات التنمية.

(ب) التشاركية:

تقوم على إشراك جميع الفاعلين تدرج مثل الجماعات المحلية والوزارات والمنظمات الغير الحكومية والسكان، كل هؤلاء إشراكهم في اتخاذ القرارات التي تتعلق بانجاز المشاريع والقوانين لأنها الطريقة الوحيدة التي ستؤدي إلى إنجاح مشروع التنمية المستدامة.

وعلى ذلك، تحتل التنمية المستدامة أهمية كبيرة في منظمات الأعمال، وهو ما يبرز أبعاد المنظمات الريادية والتنمية المستدامة، ومدى تأثير أبعاد المنظمات الريادية في تعزيز التنمية المستدامة(١١٤).

(ج) النوعية:

---

(١١٣) قاسم بدر عبدالحسن، أساليب التنمية المستدامة: مدينة العمارة أنموذجاً، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد ٢٤، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، ٢٠٢٢، ص١٤٨.

(١١٤) علي محمد إبراهيم، أبعاد المنظمات الريادية وتأثيرها في التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٤٩، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص١٠٣.

وتقوم على تشخيص الحالات والتساؤلات عن مسببات هذه الحالة لتصل في الأخير إلى الإجابة عنها وتتم هذه العملية في إطار جدولة زمنية للقرن ٢١ وبمساهمة المنظمات الغير الحكومية[١١٥].

وفي هذا الإطار يجب التطرق إلى الأدبيات المتعلقة بالتحليل من خلال النظريات الإقتصادية للتنمية المستدامة لكل من جودارد Godard سنة ١٩٩٤م، بيزي وتومان Pezzy, Toman سنة ٢٠٠٢م، فيفيان Vivien في ٢٠٠٤-٢٠١٠م وجوندرون Gendron في ٢٠٠٦م. والمدارس التي تأسست والتي هي في طور الإنجاز، منها المجموعات التالية:

١- نموذج النمو الكلاسيكي الجديد مع رأس المال الطبيعي، الإقتصاد الايكولوجي: مدرسة انجلترا، الإقتصاد الايكولوجي: الصناعة الإيكولوجية، التحليل الانساني، تحليل التدهور الحتمي.

٢- مدرسة الكلاسيكية الجديدة: تقوم بالحفاظ على إجمالي رأس المال لمزيد من النمو وذلك من خلال حق ملكية الإنسان للموارد الطبيعية في البيئة.

٣- الاقتصاد الايكولوجي: مدرسة انجلترا، وتعمل على التوفيق بين النمو الاقتصادي والمحافظة على الطبيعة للأجيال القادمة لأن الاقتصاد يخلق العوامل الخارجية السلبية على الطبيعة، حيث أن التدخل الحكومي ضروري لاستيعاب العوامل الخارجية.

الاقتصاد الايكولوجي: الايكولوجيا الصناعية

وهذا بتطور النظام الصناعي، يعتبر كنموذج للتنمية الاقتصادية حيث أن الاقتصاد يصبح تلقائيا يعمل بشكل موازي مع الطبيعة أي يلائم متطلبات الطبيعة.

الاقتصاد الايكولوجي: المدرسة الأمريكية: يقوم على أساس المحافظة على الرأس المال الطبيعي، وضرورة الحصول على معايير بيئية.

التحليل الانساني بثلاث أبعاد:

تنمية فعالة، عادلة وحيوية بتوفر الشروط المعيارية (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)

تحليل التدهور الحتمي:

---

(١١٥) فرحان محمد حسن الذبحاوي، الوعي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية، مرجع سابق، ص٨٦٢.

يخضع الاقتصاد لمبدأ الكون، والتنمية التي تشمل النمو لا تكون دائما مستدامة، لأن انخفاض النمو ضرورة ايكولوجية، فالصراع الاجتماعي متأصل لدى الإنسان من أجل البقاء وانخفاض النمو يؤدي إلى تدخل مؤسسات أخرى.

خلاصة القول:

تمثل التنمية المستدامة مقارنة شاملة، تهدف إلى تحقيق الوحدة السياسية ووحدة الشعوب بهدف الوصول إلى نموذج يعمل على تحقيق رفاهية أفراد المجتمع في إطار نظم العولمة حوّل عالم متباعد على المستوى الجغرافي إلى عالم متقارب في التكنولوجيا، بل قرية واحدة؛ حيث تهدف حوكمة التنمية المستدامة إلى تحقيق أهداف الحاضر، دون أية إضرار بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافهم في المستقبل، ومن خلال البدايات الأولى لظهور الحوكمة، استخدمت للإشارة إلى التفاعل السياسي بين فاعلين محليين، بغية حل الإشكاليات التي تؤثر في الدولة، غير أنه مع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيراتها، امتد استخدام مفهوم الحوكمة ليتسع للتفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، ومن ثم أصبح ينظر إلى الحوكمة العالمية أو حوكمة العالم، على أساس من القول بأنها تمثل فلسفة جديدة تسهم من خلال ما تقترحه من الآليات في حل العديد من الصعوبات التي تؤثر في أكثر من دولة أو إقليم في غياب السلطات السياسية الشاملة، وبعبارة أدق، فإن مفهوم الحوكمة يتضمن دلالة واضحة على كافة التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي.

ومن ثم فقد تبين من دراسة هذا الفصل لخصائص المجتمع في ظل التنمية المستدامة، وصياغة السياسات الاقتصادية اللازمة لانتهاج مخططات التنمية لضمان التنمية المستدامته على مر العصور والأجيال، فعلى الرغم من أول ظهور لمصطلح التنمية المستدامة في أواخر ثمانينات القرن الماضي، إلاّ أنه تم تطبيقه بعد عشرين عامًا، وذلك بعد إدراك البلدان المتقدمة، أنها الحل الأمثل والبديل الآمن لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة؛ حيث تتلائم من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي الأبعاد الاقتصادية، والأبعاد الاجتماعية، والأبعاد البيئية والتي من الممكن أن تأثر وتتأثر فيما بينها طبقًا لحلقات تكاملية كشرط من الشروط الأساسية بهدف الوصول للتنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن ثم لابد من البحث عن الروابط المشتركة بين التنمية المستدامة وقضايا الأمن الإنساني وتوضيح مدى التكامل والتداخل بين المفهومين، والتركيز على اهم القضايا المتعلقة بالأمن الإنساني[١١٦].

غير أنه بالنظر إلى التقدم الهائل للتنمية الاقتصادية المستدامة بسبب تأثير التكنولوجيا كأداة من أدوات الربط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أدى بالدول النامية إلى ضرورة تعميق التبعية الاقتصادية والذي يثير العديد من المشكلات الخاصة في البلدان النامية التي تسعى للحصول على الغذاء اللازم لشعوبها كهدف من الأهداف الأوّلية دون أدنى مراعاة للمتغيرات البيئية في المجتمع، فضلًا عن دول أخرى تعاني بشدة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلًا عن انعدام الديمقراطية في البلدان المتعثرة اقتصاديًا، مما يؤدي إلى وجود ارتباط نمو اقتصاد دولة باقتصاد دولة أخرى، مما يساهم في وجود تصادم حقوق دول الجنوب بمصالح مشتركة مع دول الشمال، ومن ثم وجب التركيز على النمو الاقتصادي الذاتي؛ إذ إن العوامل الاجتماعية غير ثابتة تختلف خصوصياتها من بلد إلى آخر.

مما تقدم تبدو العلاقة واضحة بين ما تحققه موازنة البرامج والأداء من مزايا من أهمها المساهمة في الحفاظ على خطط التنمية من جهة، وبين اثر التنمية بشكل عام على تحقيق التنمية المستدامة في العراق من جهة أخرى، وهو ما يحقق هدف الدراسة ويثبت فرضيتها التي تقضي بوجود دور بارز لموازنة البرامج والأداء على تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما تم ملاحظته من خلال البيانات الواردة بهذا الخصوص.

الحاتمة

انتهينا من هذه الدراسة الموجزة، والتي جاءت بعنوان: "واقع التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية – دراسة تطبيقية على العراق"، وعرضنا لها من خلال مطلبين، الأول: المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، الثاني: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وخلصنا من هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات، التي نذكر أهمها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا – النتائج:

---

(١١٦) أسعد علي فرحان، تحديات التنمية المستدامة في العراق: قضايا الأمن الإنساني، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣٢، جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣، ص٤.

(١) أن العراق يمتلك موارد زراعية، كالأراضي الزراعية والمياه والقوى العاملة، وهو ما يكشف عن قدرة العراق في تأمين حاجات سكانه الغذائية باستغلال هذه الإمكانات الزراعية المتاحة.

(٢) أنه على الرغم من امتلاك العراق العديد من الموارد الطبيعية، إلا أنه يعاني من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والتي تضافرت جميعاً لتشكل تحديات حقيقية أمام التنمية المستدامة وتلحق أثراً كبيراً بالمجتمع العراقي.

(٣) أن ظاهرة التصحر تتسع والغطاء النباتي ينحسر ومناسيب مياه الأنهار تتراجع مع تخلف في نظام الصرف الصحي وإطلاق كميات كبيرة من مخلفات المصانع إلى مجرى الأنهار مباشرة.

(٤) إن التنمية المستدامة في العراق تواجه تحديات ومعوقات كبيرة ومتنوعة تحتاج إلى آليات عمل وإرادة صادقة لتحقيقها.

(٥) اثبتت الدراسة وجود علاقة قوية بين موازنة البرامج والأداء من جهة، وبين تحقيق التنمية المستدامة في العراق من جهة أخرى، وهو ما يثبت فرضيتها من أن موازنة البرامج والأداء تلعب دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

ثانيًا – التوصيات:

(١) نوصي بضرورة إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تُعد على وفق المعايير العلمية الرصينة وتستند إلى المقومات الفعلية المتاحة والعمل على صيانة وإدامة وتحديد البنى التحتية اللازمة للتنمية المستدامة.

(٢) نوصي بضرورة رفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية التنمية المستدامة لضمان استجابة المجتمع وتماسكه لمواجهة تحديات ومعوقات التنمية المستدامة في العراق,

(٣) نوصي بضرورة التصدي بكل حزم وقوة ووضع القوانين الرادعة لمكافحة ظاهرة التصحر التي اتسعت رقعتها؛ حيث من الممكن استغلال تلك المساحات الشاسعة من خلال استغلال مزايا موازنة البرامح والأداء والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(٤) نوصي بتطوير موازنة البرامح والأداء والاستفادة من مزاياها لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، ومواجهة التحديات والمعوقات الكثيرة، التي تحتاج إلى آليات عمل وإرادة صادقة لتحقيقها، ولا يتأتي ذلك إلا من خلال العمل بأسلوب موازنة البرامح والأداء.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا - المراجع العربية:

١. **أحمد صالح أحمد**، واقع التنمية البشرية في العراق، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ١٢، العدد ٤٢، جامعة تكريت – كلية الآداب، ٢٠٢٠.

٢. **أحمد عمر أحمد الراوي**، ريادة الأعمال وإمكانيات تحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة المنصور، العدد ٣٩، كلية المنصور الجامعة، ٢٠٢٣.

٣. **أسعد علي فرحان**، تحديات التنمية المستدامة في العراق: قضايا الأمن الإنساني، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣٢، جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣.

٤. **أسعد كاظم شبيب**، العراق والتجربة الألمانية: مسببات الفشل وعوامل النجاح، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد ٩، العدد ٣، جامعة وهران ٢ محمد بن أحمد، ٢٠٢٠.

٥. **إسماعيل مصطفى عبدالرحمن**، التنمية الزراعية المستدامة في العراق: الإمكانات والتحديات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٤، العدد ٤، العراق، ديسمبر ٢٠٢٢.

٦. **أنيس أحمد عبدالله**، دور عناصر القيادة المستدامة في تعزيز المزايا التنافسية المستدامة: دراسة وصفية تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.

٧. **باقر كرجي حبيب الجبوري**، أثر التنمية المستدامة في واقع الطاقة المتجددة في العراق: دراسة تحليلية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٦٥، جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٢.

٨. **بنين قاسم هادي**، إمكانات التنمية الزراعية المستدامة في محافظة كربلاء، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٣١، جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات، ٢٠٢٠.

٩. **تغريد قاسم محمد أبو تراب**، الطاقة المتجددة وآثارها البيئية والاقتصادية في العراق، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد ٤، العدد ٢، جامعة ابن خلدون تيارت – الملحقة الجامعية قصر الشلالة، ٢٠٢١.

١٠. **تغريد قسم محمد أبو تراب**، البيئة والتنمية المستدامة في العراق: الواقع – والآثار الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد ٤، العدد ٢،

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – مخبر اقتصاديات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ٢٠٢١.

١١. **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، العراق وتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٨، العدد ٢، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٢.

١٢. **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، دور القطاع الخاص العراقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٧، العدد ٤، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢١.

١٣. **حسن لطيف كاظم الزبيدي**، واقع التنمية المستدامة ومشكلاتها في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد ١٥،العدد ٢٩، جامعة الكوفة – كلية التربية للبنات، ٢٠٢١.

١٤. **حسين على كريم**، التنمية المستدامة في ظل التخطيط الحضري، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد ٢٨، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.

١٥. **حسين منعم خلف الطائي**، التنمية السياحية المستدامة في العراق: دراسة للفرص والتحديات: دراسة حالة، مجلة آداب الكوفة، جامعة الكوفة - كلية الآداب، المجلد ١٤، العدد ٥٣، العراق، ٢٠٢٢.

١٦. **حنان محمد شكر الجبوري**، الفقر في العراق والتنمية المستدامة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد٥٣، الإمارات، يونيو ٢٠٢٠.

١٧. **حنان محمد شكر الجبوري**، الفقر في العراق والتنمية المستدامة، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد ٥٣، كلية الإمارات للعلوم التربوية، ٢٠٢٠.

١٨. **حنان يونس حافظ**، واقع الفقر في العراق: التحديات والمقترحات، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، المجلد ٢١، العدد ٧٦، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣.

١٩. **حوراء حسن لفته**، تعزيز التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات المسلحة: العراق أنموذجاً، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٦٣، الجزء ٢، الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٣.

٢٠. **حياة جمعة محمد**، رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد ٣١، جامعة واسط - كلية الآداب، ٢٠١٨.

٢١. **حيدر صالح محمد**، اليات وسياسات التنمية المستدامة للقطاع السياحي في إقليم كردستان – العراق: رؤية مستقبلية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد ٤٩، كلية الإمارات للعلوم التربوية، ٢٠٢٠.

٢٢. **خلود علي عربي**، معوقات تحقيق التنمية المستدامة في المكتبات الجامعية العراقية، المجلة العراقية للمعلومات، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، ٢٠٢١.

٢٣. **رائد علي مشكل**، الإنفاق على التعليم لتحقيق التنمية المستدامة: بين الواقع والطموح، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٤٠، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣.

٢٤. **رشا جبار معارج**، واقع الفقر في العراق في ضوء أهداف التنمية المستدامة: التحديات والحلول، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٥، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢٣.

٢٥. **رواء زكي يونس الطويل**، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٢٣.

٢٦. **رياض محمد علي المسعودي**، التنمية المكانية للأراضي المروية أدارة لتحقيق التنمية المستدامة،، مجلة بحوث كلية الآداب، المجلد ١٢٢، جامعة المنوفية – كلية الآداب، ٢٠٢٠.

٢٧. **سامي عبيد محمد**، الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في ضوء خطة التنمية الوطنية "٢٠١٦–٢٠٢٠" لإقليم كردستان العراق، العلوم الاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٦٨، جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣.

٢٨. **سحر جبار كيلان**، استراتيجيات التفاوض وتأثيرها في تنمية السياحة المستدامة: دراسة تحليلية لآراء عينة من شركات السفر، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٣٣، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٢.

٢٩. **سحر سعيد قاسم الطائي**، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في قضاء سميل، مجلة جامعة الزيتونة الدولية، العدد ٤، جامعة الزيتونة الدولية، ٢٠٢٢.

٣٠. **سعاد محمد الجاسم**، دور المكتبات في تعزيز أهداف التنمية المستدامة: مكتبة مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد ٤١، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، ٢٠٢٠.

٣١. **سعد رميض جسام**، تنمية السياحية البيئية في أربيل بشمال العراق، مجلة كلية السياحة والفنادق، المجلد ٧، العدد ٧، جامعة المنصورة – كلية السياحة والفنادق، ٢٠٢٠.

٣٢. **سفير ناجي**، محاولات في التحليل الاجتماعي –التنمية والثقافة-، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

٣٣. **سلسلة دراسات:** نحو مجتمع المعرفة، "التنمية المستدامة في الوطن العربي..بين الواقع والمأمول، الإصدار ١١، مركز الإنتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز–السعودية، ٢٠٢١.

٣٤. **سوسن كريم هودان الجبوري**، التخطيط التنموي الإقليمي في العراق: الواقع والمعالجات، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٦٤، جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٢.

٣٥. **سونيا آرزروني وارتان**، المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في العراق، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد ٩، عدد خاص، جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩.

٣٦. **سيروان عارب صادق**، التنمية الصحية المستدامة فى مدينة سوران: واقعها وآفاقها المستقبلية، زانكو – الإنسانيات، المجلد ٢٣، العدد ١، جامعة صلاح الدين، ٢٠١٩.

٣٧. **شاكر حمود حمد العبدالله**، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية المستدامة: دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ٢٠١٩.

٣٨. **شيماء فارس محمد**، تنمية وتفعيل القطاعات الإنتاجية في العراق، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١١، العدد ٤٣، جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠٢٢.

٣٩. **صفاء جاسم محمد الدليمي**، سياسة التنمية المستدامة مكانيًا، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية - كلية الآداب، المجلد ١٥، العدد ٣، العراق، ٢٠٢٢.

٤٠. **صلاح هاشم زغير الأسدي**، معايير التنمية المستدامة: مدينة العمارة انموذجا، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، المجلد ٣، العدد ٢، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، ٢٠٢٢.

٤١. **العباس سمير كاظم**، الإيرادات المالية وإمكانية تحقيق أهم أهداف التنمية المستدامة في العراق وفق خطة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٥، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢٣.

٤٢. **عباس علي حسن**، شروط تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة تحليلية، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، المجلد ٢١، عدد خاص، الجامعة المستنصرية ـ كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٤.

٤٣. **عدنان ياسين مصطفى**، جائحة كورونا وأهداف التنمية المستدامة في العراق: التضامن الإنساني في مجتمع متحول، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٣، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢١.

٤٤. **علي محمد إبراهيم**، أبعاد المنظمات الريادية وتأثيرها في التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٤٩، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.

٤٥. **فاضل نعمة طاهر الصريفي**، التنمية الاقتصادية في العراق: المقومات وسبل النهوض، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٧، العدد ٤، جامعة الكوفة ـ كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢١.

٤٦. **فرحان محمد حسن الذبحاوي**، الوعي البيئي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، العدد ٦٦، الجامعة الإسلامية، ٢٠٢٢.

٤٧. **فيصل محمد عليوي التميمي**، البيئة والتنمية المستدامة في العراق: جدلية استغلال الموارد الطبيعية والحماية الجنائية للبيئة، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، العدد ١٣، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠.

٤٨. **قاسم بدر عبدالحسن**، أساليب التنمية المستدامة: مدينة العمارة أنموذجاً، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد ٢٤، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، ٢٠٢٢.

٤٩. **لؤي ناصر جبر**، دور ريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية تحليلية لمنظمات ريادة الأعمال، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٥، العدد ٣، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٣.

٥٠. **مايح شبيب الشمري**، الاستدامة في إطار التنمية: رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٥٧، جامعة الكوفة – مركز دراسات الكوفة، ٢٠٢٠.

٥١. **محمد بلغالي**، الحكم الراشد والتنمية المستدامة، دراسات استراتيجية، دورية فصلية محكمة تصدر عن مركز البصيرة، العدد ١٤، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، مارس ٢٠٢١.

٥٢. **محمد مجيد رسولي المعمار**، تطوير التعليم وأثره على التنمية المستدامة في العراق (٢٠٠٤ – ٢٠١٥)، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ٣، العدد ١٦، ٢٠٢١.

٥٣. **محمود صالح محمود الدورى**، التنمية المستدامة وعلاقتها بالناتج المحلي بالعراق خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٨، المجلة العلمية للبحوث التجارية، السنة ٨، العدد ٢، جامعة المنوفية – كلية التجارة، ٢٠٢١.

٥٤. **مريم عبدالله محمد**، تطبيق معايير التنمية الحضرية المستدامة في مدينة الزبير، المجلة الدولية أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد ٢٥، جامعة البصرة ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، ٢٠٢٣.

٥٥. **مشتاق طالب سلمان الجنابي**، نموذج مقترح لتبني اقتصاد المعرفة ودعم التنمية في العراق، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٤، جامعة عين شمس – كلية التجارة، ٢٠٢٢.

٥٦. **ميسم ياسين عبيد كاظم**، الشباب والتنمية المستدامة في العراق: التحديات والخيارات، مجلة الآداب، عدد خاص، جامعة بغداد – كلية الآداب، ٢٠١٩.

٥٧. **نبراس هادي هجول**، معوقات التنمية الاجتماعية في العراق، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٥، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢٣.

٥٨. **نزار ذياب عساف**، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٣، جامعة كركوك – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٨.

٥٩. **هبة مصطفى كافي**، التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال، ألفا للوثائق نشر استيراد وتوزيع الكتب، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١٧.

٦٠. **هدى كريم مطلك**، سياسات التنمية المستدامة: رؤية لأهمية الدراسات الاجتماعية في التخطيط الاستراتيجي، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد ٣، ملحق، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، ٢٠٢١.

٦١. **هديل قاسم عليوي**، تأثير سلوكيات القيادة المستنيرة في التنمية المستدامة: دراسة استطلاعية في الشركة العامة للمنتوجات، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، المجلد ٢١، عدد خاص، الجامعة المستنصرية - كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٤.

٦٢. **وداد أدور وادي**، تحليل مؤشرات التنمية المستدامة في العراق باستخدام أسلوب التحليل العاملي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ٥٢، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.

٦٣. **وداد حماد مخلف الفهداوي**، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية: العراق أنموذجا، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥٨، الجزء ١، الجامعة العراقية – مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٣.

٦٤. **ياسين ميسر فتحى المشهدانى**، الحوكمة ودورها في تعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة: العراق أنموذجا، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٢، العدد ٢٨، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠.

- **ثانيًا – المراجع الأجنبية:**

65. **Ahmed MELHA,** les enjeux environnementaux en Algérie, Population Initiative for Peace, Juin 2001, p153

66. **CHERFI S, Le** Marketing durable: une utopie ou une confusion durable ?, Revue de Management et de Stratégie,.) www.revue-rms.fr, VA Press. 2014.

67. **François RAMADE,** Ecologie des ressources naturelles, Masson, Paris,1981